تواصل
مؤسسة تواصل للدراسات والتوعية الثقافية

المجلة المصرية للعلوم الاجتماعية والسلوكية

المجلة المصرية للعلوم الاجتماعية والسلوكية

مجلة علمية نصف سنوية - محكّمة
ISSN: 2682 - 2725

ملاحظات بحثية (Research Notes)
عبد الحميد عبد اللطيف - أسماء أحمد عبد الغفار

اتجاهات علم الاجتماع النظرية والمنهجية فى دراسة بنية النظام العالمى .. مقال مرجعى
محمد أبو العينين

الفيسبوك وإشكالية الهويَّة الثقافية المصرية: دراسة تطبيقية على شرائح اجتماعيَّة متباينة من الشباب فِى الفَترَةِ من ٢٠١١-٢٠١٧م
أسماء مجدى على حسين

الثبات والتغيُّر في الأوضاع الاجتماعية والثقافية للمرأة في مجتمع الوادي الجديد: دراسة أنثروبولوجية على الواحات الداخلة
شيماء سيد حسن عبد الله

الرواسب الثقافيه وعلاقتها بالتفكُّك الأسرى فى صعيد مصر: دراسه ميدانية تحليلية فى إحدى قرى محافظة سوهاج
الفنجري أحمد محمد غلاب

دور الإخصائى الاجتماعى فى تنمية قيم المواطنة لدى المرأة: دراسة تطبيقية في المجتمع الليبي
حوريه عثمان على صوه

عرض كتب (Book Reviews)
هيلين ريزو

حوار الأجيال مع د. سعد الدين إبراهيم
تحرير: محمد أبو العينين

سكرتير التحرير
د. حسين شبكة

رئيس التحرير
د. عبد الحميد عبد اللطيف

العدد الثاني
أكتوبر ٢٠٢٠

اتجاهات علم الاجتماع.. النظرية والمنهجية في دراسة بنية النظام العالمي.. مقال مرجعي

The Theoretical and Methodological Approaches of Sociology to the Study of World System

محمد أبو العينين

أستاذ علم الاجتماع - جامعة الإمارات العربية المتحدة

الملخص

يعرض هذا المقال المرجعي لأربعة اتجاهات نظرية ومنهجية في دراسة بنية النظام العالمي من وجهة نظر علم الاجتماع، وهي: نظريات الاستعمار، والتحديث، والتبعية، ونظريات الحداثة وما بعد الحداثة والعولمة. ويستشهد المقال ببعض الدراسات الإمبيريقية التي اتخذت من هذه النظريات إطاراً لها. ويُختتم المقال بملاحظات عامة ونقدية حول قدرة علم الاجتماع على تجاوز المحلية إلى العالمية لمواكبة التطورات على المسرح العالمي اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً وثقافياً. وثمة إشارة إلى آخر هذه التطورات ممثلة في جائحة كورونا التي من المتوقع أن تفرض نفسها بقوة على أجندة علم الاجتماع في السنوات المقبلة.

Abstract

This review article explores the main theoretical and methodological approaches to the study of the world system from the sociological point of view. These approaches are theories of capitalism, modernization theories, dependency theory, and theories of modernity/post-modernity and globalization. The article concludes with general remarks and critique, recommending further enhancing sociological perspectives to meet the ever-changing world system. A brief reference is a mention of the most recent global COVID-19 pandemic.

تقديم:

يهدف هذا البحث إلى عرض أهم الاتجاهات النظرية والمنهجية في دراسة بنية النظام العالمي من وجهة نظر علم الاجتماع في المقام الأول، وإن كانت طبيعة الموضوع تستدعي مراجعة أدبيات العلوم الاجتماعية الأخرى وبصفة خاصة علم الاقتصاد وعلم السياسة. ولما كان التراث السوسيولوجي في هذا الموضوع يحتوي على كم هائل من المداخل النظرية والدراسات الإمبيريقية، فقد جاء الجزء الأول من البحث ليتعرف على موقف علم الاجتماع خلال نشأته وتطوره اللاحق من دراسة بنية النظام العالمي، وجاء الجزء الثاني ليعرض لأهم الاتجاهات، وقد تم حصرها في أربعة على النحو التالي: نظريات الاستعمار الكلاسيكية، نظرية التحديث، نظريات التبعية والنسق العالمي، ونظريات الحداثة وما بعد الحداثة والعولمة [١] وقد جاء عرض الاتجاهات الثلاثة الأولى بشكل مختصر لأنها أصبحت مألوفة للكثيرين، وتعرّض بعضها للعديد من الانتقادات التي جعلتها تبدو أقل كفاءة من الناحية النظرية وأقل مصداقية من الناحية الإمبيريقية، ومن ثم لم تعد تلقى سوى تأييد محدود سواء في الدوائر الأكاديمية أو على مستوى السياسات المُطَبقة. ومع ذلك لم يكن من الممكن تجاهل هذه النظريات، لأنها كوّنت الأساس الذي قامت عليه وانطلقت منه الاتجاهات الأحدث. ومن هنا كان التركيز على النوع الرابع والأخير من النظريات التي ظهرت مع نهاية الثمانينيات من القرن العشرين، ويتوقع أن تشغل الفكر السوسيولوجي - ولا نبالغ إذا قلنا الإنساني- لفترة طويلة قادمة.

وقد راعى البحث بقدر الإمكان الاستشهاد بالدراسات التطبيقية التي اتخذت من نظرية أو أخرى من هذه النظريات منطلقاً وموجهاً لها، وحاولنا كذلك أن تأتي هذه الدراسات متنوعة في أطرها الجغرافية. ويختتم البحث ببعض الملاحظات النقدية حول الاتجاهات الأربعة ومدى قدرة علم الاجتماع على الاستجابة للتغيُّرات العالمية (مع إشارة خاصة إلى جائحة كورونا)، ومدى مواكبة النظرية والمنهج السوسيولوجي للأحداث بالشكل الذي يجعل علم الاجتماع جديراً بدراسة بنية النظام العالمي.

---

(١) يكاد يكون ثمة إجماع على أن الاتجاهات التي تقترح الورقة الراهنة مراجعتها هي أهم الاتجاهات النظرية في مجال سوسيولوجيا النظام العالمي. انظر على سبيل المثال النظريات التي ناقشها كل من ليزلي سكلير (Sklair, 1991) وآنكي هوجفلت (Hoogvelt, 1997). الأحدث من ذلك الفصل الذي كتبته فيرونيكا ويتمان (Wittmann, 2018) ومقال نيكوس كريستوفيس (Christofis, 2019).

أولا: علم الاجتماع ودراسة بنية النظام العالمي

في عام ١٩٦٥ نشر بيتيريم سوروكين Pitirim Sorokin عالم الاجتماع الأمريكي من أصل روسي مقالاً في الدورية الأمريكية لعلم الاجتماع بعنوان Sociology of Yesterday, Today and Tomorrow قال فيه إن علم الاجتماع اليوم يذكرنا بزائر حديقة الحيوان الذي حكى لصديقه بحماس عن العجائب التي رآها من حشرات وفراشات وذباب وناموس ومخلوقات أخرى شبيهة، وعندما سأله صديقه عن رأيه في الأفيال أجاب بحرج أنه لم ير أي فيل! ويخلص سوروكين من هذه الطرفة إلى أنه يجوز لعلم الاجتماع أن يدرس "المخلوقات" الاجتماعية - الثقافية الصغيرة لكن هذا لا يبرر تجاهله لدراسة "الأفيال" الاجتماعية - الثقافية (Sorokin, 1965).

بعد ذلك بعام واحد في عام ١٩٦٦ نشر أستاذ علم الاجتماع الأمريكي المعروف ولبرت مور Wilbert Moore مقالاً في المجلة الأمريكية لعلم الاجتماع بعنوان «علم الاجتماع العالمي: العالم كنظام واحد». يقول فيه إن علم الاجتماع دائما ما تأرجح بين التركيز على ما هو عالمي وما هو محلي. لقد أكد كثير من المُنظِّرين الأوائل على وحدة النوع الإنساني أو حاولوا ترتيب الحضارات طبقاً لعدد من نظريات التاريخ. غير أن ما حدث لاحقاً - خاصة في الولايات المتحدة - هو نوع من التراجع والاكتفاء بالوصف وجمع البيانات لإعادة اكتشاف أزمنة وأماكن أخرى، ولكن في سياق نسبي باستخدام مفهوم «النسق» والمبالغة في استقلالية المجتمع. يلاحظ مور تجدد السعي نحو العموميات كما يتضح في التحليلات المقارنة ودراسات النمو الاقتصادي والمشاركة السياسية. ويضيف أنه على الرغم من أن الدرجة التي ستبلغها الخصائص البنائية المشتركة من خلال الأهداف المشتركة تطرح سؤالاً إمبيريقياً هاماً جداً على المستوى النظري، فإن الدرس المنهجي الذي نستخلصه هو أن الأنساق التي نخبرها لابد لها أن تتقاطع في وقت من الأوقات مع حدود وجبهات وطنية وتصبح بشكل أو آخر عالمية (Moore, 1966).

والحقيقة – كما يقول براين تيرنر Bryan Turner في مقاله عن وجهي علم الاجتماع العالمي والقومي – أن علم الاجتماع منذ نشأته في النصف الأول من القرن التاسع عشر وهو حائر بين كونه علماً يتناول بالدراسة دولاً - قوميات بعينها - وبين كونه علماً يدرس العمليات العالمية. ويضيف تيرنر أنه على الرغم من أن مفردات علم الاجتماع ومصطلحاته تأخذ طابعاً مجرداً يوحي بعالمية هذا العلم وبأنه يتناول العمليات الاجتماعية العالمية – مثل مصطلحات الفعل action والبنية structure والمعيار norm والنسق الاجتماعي social system – إلا أنه عند الممارسة نجد أن علم الاجتماع يحاول أن يفسر ما هو محلي أو قومي. ويتوقع تيرنر أن يعكس علم الاجتماع إن عاجلاً أم آجلاً ما يشهده العالم من صراعات وتوترات وتناقضات بين العولمة والمحلية، وبين العلمنة والتدين، وبين التحديث وما بعد التحديث. وحين يحدث ذلك فإن تغيراً سيطرأ على مجموعة المفاهيم السوسيولوجية السائدة (Turner,1990:343).

وبالمثل يقول مايك فيذرستون Mike Featherstone إن التركيز على العالم يشير إلى أن مستوى جديداً من تحديد المفاهيم السوسيولوجية قد أصبح مطلباً ضرورياً، وأن التحدي الذي يواجه علم الاجتماع هو أن يتوصل إلى نظريات وأنماط للتحليل المنظّم تمكِّنه من شرح وتوضيح عمليات العولمة والأشكال المتميزة للحياة الاجتماعية التي جعلت من موضوع الدراسة الأساسي لعلم الاجتماع (المجتمع بمعنى الدولة – الأمة) موضوعاً إشكالياً (Featherstone,1990:2-4). ويلاحظ فيذرستون أن ثمة جدلاً يحظى بقبول واسع يرى المشاركون فيه أن نشأة علم الاجتماع وتطوره قد غلب عليها بشكل أكثر من اللازم الحالة الخاصة لنشأة الدولة– الأمة الحديثة، التي كوّنت سماتها الخاصة في الاندماج القومي أساساً لتعميم نموذج للتكامل الاجتماعي يكون المجتمع فيه هو الإطار المرجعي الأساسي لعلم الاجتماع. ويستشهد فيذرستون بما يقوله والرشتين (Wallerstein,1987) من ضرورة عدم المطابقة بين علم الاجتماع ودراسة المجتمع لسببين: أولهما أن علم الاجتماع تطور خلال القرن التاسع عشر في سياق من الترادف المتناقض "المجتمع - الدولة" الذي كان ينظر إلى المجتمع كشريحة ثانوية أو فرعية من السلوكيات والأعراف التي عملت على تماسك الناس، وثانيهما أن التقسيم المصطنع بين ما هو سياسي وما هو اجتماعي الذي نجم عنه ظهور فروع معرفية منفصلة للسياسة والاجتماع في القرن التاسع عشر ينبغي رفضه من أجل مدخل متكامل للعلم الاجتماعي بالاشتراك مع التاريخ، ألا وهو العلم التاريخي الاجتماعي. وجدير بالذكر أن والرشتين قد ذهب إلى أبعد من ذلك في كلمته التي ألقاها أمام المؤتمر الدولي لعلم الاجتماع بعد أن أصبح رئيساً للجمعية الدولية لعلم الاجتماع وذلك في مونتريال بكندا يوم ٢٦ يوليو ١٩٩٨، التي نشرتها مجلة Current Sociology في يناير١٩٩٩، حيث يدعو، ليس فقط إلى تكامل علم الاجتماع مع العلوم الاجتماعية الأخرى والتاريخ للتوصل إلى علم اجتماعي، وإنما – وهذا هو الأهم – إيجاد مكان لهذا العلم داخل عالم المعرفة الذي يُعاد توحيده على المستوى الإبستمولوجي (Wallerstein,1999).

ومع ذلك فإنه من المنصف أن نقول إنه يمكن رصد اهتمام الفكر الاجتماعي بالعمليات الكونية منذ عصر التنوير، وأن تحليلات سوسيولوجية معينة قد سبقت إلى اتباع المدخل العام الذي يدعو إليه والرشتين. من ذلك - على سبيل المثال - محاولة المزج بين العلوم الاجتماعية والتاريخ والفلسفة لتعميم النماذج الغربية في التحديث والترشيد والتصنيع والثورة والمواطنة على بقية العالم. ومن ذلك أيضا رؤية العالم من منظور تاريخي كوني ومحاولات عولمة الاهتمام بالمساواة والعدالة. فلا يمكن أن ننسى أن المفكرين الاجتماعيين وعلماء الاجتماع الفرنسيين - من أمثال سان سيمون وأوجست كونت - قد أشاروا إلى فكرة الإنسانية humanity واعتبروها ديانة كونية جديدة. ثم جاء دوركايم وطوّر من هذه الفكرة حين قال: إنه كلما توسعت المجتمعات وازدادت درجة تعقدها ازدادت درجة التباين

الاجتماعي والثقافي إلى الحد الذي يشعر معه أبناء المجتمع الواحد أن الشيء الوحيد المشترك بينهم هو إنسانيتهم. لقد كان دوركايم صاحب فكرة الشخص الإنسان human person الذي سيكون خليفة للمسيحية. وبالنسبة لدوركايم فإن قدسية الشخص يمكن أن تكون إحدى المثاليات الثقافية القليلة القادرة على تحقيق نوع من الوحدة في عالم تتزايد درجة تباينه، وفي نفس الوقت درجة اعتماده المتبادل (Featherstone, Ibid).

ولكن على الجانب الآخر – وكما يرى ليزلي سكلير – فإن المتخصصين في العلوم الاجتماعية باستثناء حالات قليلة لا يرون مشروعية في أن يكون العالم ككل موضوعاً للدراسة. وربما كان لذلك أسباب عدة منها أن مجرد دراسة المجتمع الواحد تتم بصعوبة بالغة نظراً لتعقد العلاقات الاجتماعية ومشكلة التعميم عن الناس والجماعات والبناءات التي يسلكون من خلالها، فما بالنا بدراسة بنية النظام العالمي؟ ويقول سكلير إن علم الاجتماع المقارن من المفترض أن يكون محاولة لتعميم الافتراضات الكونية على أساس من المقارنة المنتظمة لمجموعة من المجتمعات المختلفة، ومن ثم يكون من المتوقع أن يستحثنا على التفكير في النظام العالمي. غير أن ما حدث كان العكس تماماً، حيث أدى انشغال معظم علماء الاجتماع المقارن بمشكلات القياس إلى فقدان المشهد العالمي في خضم التعميمات المشكوك فيها عن مجموعة من المتغيِّرات غير المترابطة من مجتمعات في جميع أرجاء العالم. وهكذا نمت العلوم الاجتماعية في ظل فئات من البيانات التي جُمعت عبر الثقافات حول المهنة والتعليم والسكان والنوع والعرق وغيرها دون أن تقدم شيئاً يذكر يعرّفنا بالنظام العالمي ككل (Sklair,1991:1-2).

وهكذا فإن التحليل السوسيولوجي لا يمكنه – كما يؤكد بادي وكلود – سموتس (١٩٩٨: ٣٧-٣٨) أن "يعزل جماعات ثقافية عزلاً موضوعياً لأنه يعجز عن تحديد المستوى الذي تُعد فيه جماعة اجتماعية ما ذات أهمية من الناحية الثقافية، أي مميزة ومستقلة عن غيرها بالقدر الذي يتيح لها أن تفرض نفسها باعتبارها ذات سيادة وأن تدعي أنها أمة ... إن علم الاجتماع يدعو بدرجة أكبر إلى التفكير بمنطق البنية القومية والاستراتيجية الوطنية وأيديولوجية الأمة بمنظور الهوية أو حتى الشعب، وهو مفهوم شائع الاستخدام، وإن كان علينا أن نسلِّم بكافة الشكوك المصاحبة لاستخدامه" (التأكيد من عندنا).

والخلاصة أن علم الاجتماع مطالب أكثر من أي وقت مضى بتوسيع دائرة اهتمامه والخروج من إسار المحلية وضيق الأفق في التفكير إلى مجال أرحب يتخذ من الظواهر العالمية الكبرى هدفاً لدراساته. ولعل ما سنعرض له من نظريات في الجزء التالي من المقال يبرهن على مصداقية هذا المطلب ومشروعيته.

ثانيا: الاتجاهات النظرية والمنهجية الحديثة

تثير كلمة "الحديثة" في هذا العنوان إشكالية تتعلق بتحديد ما هو "حديث" في مقابل ما هو "قديم"، بالإضافة إلى أنه يصعب مناقشة الاتجاهات الحديثة دون التعرف على جذورها المعرفية التي قد تعود إلى فترات زمنية بعيدة. ولما كانت الورقة الراهنة تدور حول موضوع بنية النظام العالمي، ذلك النظام الذي تشكل – حسبما يرى البعض – منذ مئات السنين، وللتعامل مع هذه الإشكالية، فقد ارتأينا أن يبدأ الجزء التالي من الورقة بمرور سريع على نظريات الاستعمار الكلاسيكية، يتبعه مباشرة عرض موجز لنظريات التحديث، ثم نظريات التبعية والنسق العالمي. أما النظريات التي سوف تنال نصيباً أوفر من المراجعة فهي نظريات الحداثة وما بعد الحداثة والعولمة، وهي تلك النظريات التي تمخض عنها الفكر الاجتماعي خلال الربع الأخير من القرن العشرين.

١- نظريات الاستعمار

حاولت نظريات الاستعمار تفسير بنية العالم الحديث في ضوء الصراع بين القوى الكبرى على الأسواق الجديدة ومصادر المواد الخام وفرص الاستثمار ومناطق توسيع النفوذ السياسي والثقافي. ولذلك يشكل التوسع الرأسمالي وضرورته الفكرة المحورية في هذا النوع من النظريات. لقد أرست تحليلات كارل ماركس وفريدريك إنجلز أساساً لهذا النوع من النظريات، وبخاصة كتاباتهما عن أثر إدخال الصناعات البريطانية إلى مستعمرات الشرق كالهند والصين. والمثال الواضح على ذلك شركة الهند الشرقية التي أسست بمساعدة وكلاء محليين عدداً من المصانع في الهند قرب نهاية القرن السابع عشر. وبحلول منتصف القرن التاسع عشر كانت الهند كلها تحت سيطرة هذه الشركة التي عملت على استنزاف ثروات البلاد وإثراء رجال الأعمال والصناعة الإنجليز. كما كان لبريطانيا الفضل في إدخال نظام الملكية الخاصة للأرض أملاً في خلق طبقة جديدة من الأرستقراطية المحلية تساعد على استغلال الثروة الزراعية للهند. لقد كان لبريطانيا مهمة مزدوجة في الهند – وباقي المستعمرات طبعا – تمثلت في هدم المجتمع التقليدي وإحلاله بمجتمع قائم على التكنولوجيا والمؤسسات الاجتماعية الحديثة. وهكذا فإن نجاح الاستعمار في تحطيم النظم والأنساق التقليدية في البلدان المستعمَرة يُعدُّ مقدمة ضرورية وحتمية للتحول الرأسمالي في تلك البلدان تمهيداً لمرحلة الاشتراكية (Marx and Engels,1968).

وإذا كان ماركس قد وضع أسس نظرية الاستعمار الكلاسيكية، فإن مجموعة من مفكري القرن العشرين كان لهم الفضل في تطوير هذه النظرية إما باتجاه تأكيد مقولات ماركس، كما هو الحال في أعمال هوبسون ولوكسمبورج ولينين، أو باتجاه نفي مقولات ماركس، كما هو الحال عند باران وسويزي وماجدوف. على سبيل المثال ذهب هوبسون إلى أنه لا غنى للسلع الأوروبية عن الأسواق الخارجية، ولا غنى للصناعة الأوروبية عن الأرباح التي ستجنيها من بيع منتجاتها في الخارج. ومن ثم اقترح هوبسون

أن تتولى الحكومات الأوروبية - وليس الأفراد - السيطرة على المجتمعات غير الأوروبية سياسياً واقتصادياً (Hobson,1902:318). كذلك أكدت روزا لوكسمبورج في كتاباتها على أن حيوية النظام الرأسمالي واستمراره يتوقفان إلى حد كبير على تغلغله إلى النظم الاقتصادية غير الرأسمالية، وعلى تصريف فائض القيمة المتولِّد عن نمط الإنتاج الرأسمالي (Luxemburg,1951:352). وترى لوكسمبورج أن التاريخ أثبت صدق هذه المقولة سواء من خلال التجارة الدولية أو التسهيلات التي تقدمها النظم غير الرأسمالية للنظم الرأسمالية كالمواد الخام والأسواق والعمالة الرخيصة (Ibid.:358-359). أما لينين فقد ألقى بالضوء على الدور الذي يلعبه رأس المال العالمي من خلال تمييزه بين نوعين من الرأسمالية: الرأسمالية القديمة القائمة على المنافسة الحرة وتصدير السلع المصنعة، والرأسمالية الجديدة القائمة على الاحتكار وتصدير رأس المال. وفي كتابه عن الاستعمار أعلى مراحل الرأسمالية (Lenin,1939)، رأى لينين أن التغلغل الرأسمالي في البلدان غير الرأسمالية يعمل على الإسراع بالنمو الرأسمالي لتلك البلدان.

وعلى النقيض من هذا الرعيل الأول من الماركسيين فقد شكلت تحليلات عددٍ من الاقتصاديين الأمريكيين من أمثال بول باران وبول سويزي وهاري ماجدوف نقلة حاسمة في النظرية الماركسية، لتأكيدهم على أن التغلغل الرأسمالي في البلدان المتخلفة لن ينتج عنه تحول رأسمالي بل ركود وتبعية. على سبيل المثال يقول باران (Baran,1957:13-14) إن ما يصاحب التغلغل الرأسمالي من اضطهاد واستغلال منظّم يجعل عملية التراكم الرأسمالي داخل البلدان المتخلِّفة مهمة صعبة إن لم تكن مستحيلة، يزيد من صعوبتها عاملان: أولهما أن الطبقات الحاكمة في الدول الرأسمالية تعارض تصنيع الدول المتخلِّفة من منطلق الحرص على استمرارها مصدراً للمواد الخام، وثانيهما أن عمليات التراكم في الدول المتخلِّفة إذا حدثت لا يستفيد منها سوى الطبقات الحاكمة هناك أو البورجوازية الطفيلية أو المستثمرين الأجانب. وهذا ما يطلق عليه باران "الاستغلال المزدوج" (Ibid:178).

وتعقيباً على ذلك التراث المتنوِّع الذي خلّفته نظريات الاستعمار سواء في ثوبها الكلاسيكي المرتبط باسم ماركس وإنجلز وتلميذيهما لينين ولوكسمبورج، أو في ثوبها الأكثر حداثة كما رأينا عند باران، نقول إنه فيما يتعلق بعلاقات المركز الرأسمالي (أوروبا في الأصل زمن ماركس، ومن بعد ذلك الولايات المتحدة) بالهامش غير الرأسمالي، جاءت الصورة الكلاسيكية صورة اعتذارية تدافع عن التواجد والتغلغل الرأسمالي في بلدان الهامش. وجاءت الصورة الثانية صورة نقدية تشكِّك في قدرة الرأسمالية على إحداث تحول رأسمالي حقيقي في الهامش.

ولقد وجدت نظرية ماركس في الاستعمار مؤيدين ومعارضين من مختلف الاتجاهات وكان لها تأثير واضح على النظريات اللاحقة للنظام العالمي. يرى تيرنر (Turner,1990:353) أن تفسير ماركس للتحديث ما هو إلا وصف للتغريب، ومن ثم فإن نظرته للتاريخ كتاريخ عالمي هي نظرة

إلى تاريخ الغرب. بهذا تعاني الماركسية من نفس القصور والمحدودية التي تعاني منهما النظريات الوظيفية في التنمية. ويضيف تيرنر أن ماركس لم يكن يقدّر كثيراً – أو لم يكن يقدر على الإطلاق – فكرة الكونية، ويضرب تيرنر مثالا برؤية ماركس للإسلام. بينما يرى سكلير (Sklair,1991:28) أن النظرية الماركسية أثارت سؤالين على قدر كبير من الأهمية فيما يتعلق بفهم وتفسير العالم الحديث: أولاً هل يصلح الاستعمار منطلقاً لتفسير التوسع الرأسمالي العالمي؟ فمع نهاية الحكم الكولونيالي المباشر في معظم مناطق العالم الثالث بحلول السبعينيات من القرن العشرين بدت مقولة إن الاستعمار قد انتهى مقولة صحيحة إلى حد كبير. ومع ذلك فلو كانت الإمبريالية نتاجاً للتوسع الرأسمالي ولم تكن مجرد نظام كولونيالي في الحكم، فإن شكلا من أشكال الإمبريالية الاقتصادية الحديثة يمكن أن يستمر بعد حصول المستعمرات على استقلالها. ثانياً لو كان هذا صحيحاً فهل يمكن للرأسمالية أن تنمِّي العالم الثالث؟ ولقد كان السؤال الأخير هو محور كتاب بيل وارين عن الاستعمار كرائد للرأسمالية (Warren,1980)، الذي يرى فيه أن مشكلة العالم الثالث ليست في وجود تأثير رأسمالي كبير بل على العكس قلة هذا التأثير.

٢- نظرية التحديث

في أعقاب الحرب العالمية الثانية وعلى ضوء انقسام العالم إلى كتلتين وما صاحب ذلك من حرب باردة، راحت كلٌ من القوتين العظميين تسعى نحو استقطاب أكبر عدد ممكن من البلدان المستقلة عن الاستعمار حديثاً وبصفة خاصة تلك البلدان التي تتمتع بثروات طبيعية وفيرة أو بموقع استراتيجي متميز. في الوقت نفسه كانت هذه البلدان تتوق إلى إيجاد مكان لها في ظل عالم مستقطَب إما إلى الغرب (العالم الأول) أو إلى الشرق (العالم الثاني). من هنا كان مؤتمر باندونج عام ١٩٥٧ الذي وُلدت فيه حركة عدم الانحياز، وظهر بعده مفهوم العالم الثالث. تزامن مع هذه التغيُّرات الهائلة على المسرح العالمي حركة بلورة لعدد من الاتجاهات النظرية في العلوم الاجتماعية تدعو إلى وضع أسس جديدة للعلاقات الدولية على جميع الأصعدة. ويمكن أن نميِّز هنا بشكل خاص عدداً من تلك الاتجاهات تحت ما اتُفق على تسميته بنظريات التحديث.

تقوم نظريات التحديث على التمييز بين ما هو تقليدي وما هو حديث. والفكرة الرئيسية عند التحديث هي أن التنمية تتمحور حول مسألة الاتجاهات والقيم، وليس المصالح المادية للتوسع الرأسمالي على نحو ما ارتأت نظرية الاستعمار الكلاسيكية. فالمجتمعات التقليدية يحكمها أفراد تقليديون ومنغلقون ليس لديهم استعداد للتجديد تؤثر فيهم الأفكار الخرافية والأساطير، بينما يحكم المجتمعات الحديثة أفراد ذوو عقلية منفتحة، لديهم استعداد لتجربة أشياء جديدة ومتأثرون بالفكر العقلاني والتجربة الواقعية. وغالباً ما تقترن نظرية التحديث بالفكر التطوري المُحدَث الذي يقدم

إطاراً تحليلياً لتطور المجتمعات من صورتها الأولى التقليدية إلى شكلها الآني عبر عمليات التمايز الاجتماعي.

وتنطلق نظرية التحديث في تصورها للعلاقة بين الدول الصناعية المتقدمة والدول المتخلِّفة (أو العالم النامي أو الثالث) من فكرة الاعتماد المتبادل. فالدول المتخلِّفة بحاجة إلى مقومات التقدم، وهذه المقومات تملكها الدول المتقدمة. من أهم هذه المقومات رأس المال والتكنولوجيا والمؤسسات. وقد أسهم في فكر التحديث عدد غير قليل من علماء الاقتصاد والاجتماع الذين لا يسمح المقام هنا برصد أفكارهم جميعاً. ويمكن أن نذكر من علماء الاقتصاد الذين تناولوا المتغيرات الاجتماعية والنفسية في التحديث:

آرثر لويس A. Lewis في كتابه The Theory of Economic Growth, 1955

بيرت هوسليتز B. Hoselitz في كتابه Sociological Aspects of Economic Growth,1960

والت روستو W. Rostow في كتابه The Stages of Economic Growth,1960

إيفرت هاجن E. Hagen في كتابه On the Theory of Social Change, 1962

جونار ميردال G. Myrdal في كتابه Asian Drama,1968

أما علماء الاجتماع الذين أسهموا في بلورة فكرة التحديث فمنهم:

ويلبرت مور W. Moore في كتابه Industrialization and Society,1963 بالاشتراك مع هوسليتز.

نيل سملسر N. Smelser في مقاله "Towards a Theory of Modernization" المنشور في كتاب إتزيوني وإتزيوني A. Etzioni and E. Etzioni بعنوان Social Change, 1964

دانيل ليرنر D. Lerner في كتابه The Passing of Traditional Society,1958

دافيد ماكليلاند D. McClelland (عالم النفس) في كتابه The Achieving Society,1961

غير أن الكتاب الذي نال شهرة أكثر من غيره كان كتاب مراحل النمو الاقتصادي لوالت روستو. تقول آنكي هوجفلت إن هذا الكتاب يُعدُّ بالتأكيد أكثر كتابات منظِّري التحديث تأثيراً (Hoogvelt,1997:250). طوّر روستو [٢] نظريته باعتماد خمس مراحل يتعين أن تمر بها كافة المجتمعات النامية وهي: المرحلة التقليدية ومرحلة التهيؤ للانطلاق ومرحلة الانطلاق ومرحلة السعي نحو النضج ومرحلة الاستهلاك الجمعي الوفير.

---

(٢) والت ويتمان روستو مؤرخ اقتصادي أمريكي كان أساساً متخصصاً في تاريخ الاقتصاد البريطاني وأصبح مشهوراً شهرة واسعة في مجالين مختلفين: أولاً كباحث أكاديمي صاغ ونشر فكرة «الانطلاق» نحو النمو الاقتصادي، وثانياً كمستشار للرئيس الأمريكي ليندون جونسون في ستينيات القرن العشرين أثناء حرب فيتنام، حيث كان يُعتبر روستو من الصقور الداعين إلى مواصلة الحرب. توفي عام ٢٠٠٣.

لقد أعطى منظِّرو التحديث أنفسهم الحق في تقديم حلول لمشكلات التخلُّف معتقدين أنها ستساعد بلدان العالم الثالث على تجاوز تخلفها، مع أنها في الواقع حلول تكرِّس تبعية هذه البلدان للدول الصناعية ولا تغيِّر كثيراً من ملامح بنية النظام العالمي.

٣- نظريات التبعية والنسق العالمي

إذا كانت تفسيرات نظريات التحديث الوظيفية قد اكتسبت شعبيتها في أعقاب الحرب العالمية الثانية باعتبارها الإطار التحليلي الأكثر قدرة على تشخيص علاقات التقدم - التخلف في المنظومة العالمية، فإن التطورات على الساحة الدولية في نهاية خمسينيات القرن العشرين والنصف الأول من ستينيات ذلك القرن قد أفسحت المجال لنوع مغاير من التفسير والتحليل يعتمد مقولات تاريخية راديكالية شكّلت تحدياً للاتجاهات الوظيفية.

ظهرت الإرهاصات الأولى لنظرية التبعية على أيدي مجموعة من علماء الاقتصاد والاجتماع من أمريكا اللاتينية ممن كانوا أعضاء في لجنة تابعة للأمم المتحدة مكلفة بدراسة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في تلك القارة UN Economic Commission for Latin America والمعروفة باختصار ECLA . ومن أبرز هؤلاء العلماء الاقتصادي الأرجنتيني راؤول بريبتش R. Prebisch الذي أكد هو وزملاؤه على أن الدور الذي تلعبه أمريكا اللاتينية في الاقتصاد العالمي هو دور تابع نظراً لضعف ميزاتها المقارنة في مقابل الاقتصاد الأمريكي القوي المهيمن على القارة.

ويُعدُّ أندريه جوندر فرانك [٣] أهم من طوّر نظرية التبعية ومن أوائل من لفتوا الانتباه إلى النظام الاقتصادي العالمي باعتباره وحدة التحليل الأساسية. ترتكز تحليلات فرانك على نظرية بول باران في التخلُّف وبصفة خاصة مفهوم باران للفائض الاقتصادي. لقد اهتم فرانك بدراسة تاريخ التقدم في علاقته بتاريخ التخلف وخرج بنتيجة مؤداها أن التقدم والتخلف وجهان لعملة واحدة، وأنهما نتاج لتطور الرأسمالية كنظام اقتصادي عالمي، وتطور العلاقات ليس فقط الاقتصادية بل الاجتماعية والسياسية والثقافية بين مركز هذا النظام وبين محيطه أو هامشه. تتبع فرانك في دراساته الدور الذي قام به الاستعمار في البلدان المتخلِّفة والدور التابع للبورجوازية الوطنية في تلك البلدان - التي أطلق عليها البورجوازية الرثة lumpen– bourgeoisie - واستخلص أن البناء الطبقي للبلدان المتخلِّفة شكلّته البنية الكولونيالية للرأسمالية العالمية (Frank,1967.1968.1972).

---

(٣) على الرغم من أن فرانك يحمل الجنسية الألمانية إلا أنه يعتبر عالم اقتصاد أمريكيا درس الاقتصاد في جامعة شيكاغو ورحل إلى أمريكا اللاتينية في بداية الستينيات من القرن العشرين، وهناك تغيرت آراؤه تغيُّراً جذرياً بتأثير من الثورة الكوبية وبفكر مدرسة التبعية، وسرعان ما أصبح فرانك في العالم المتحدث بالإنجليزية الممثل الرائد لنظرية التبعية أو ما أسماها البعض نظرية التخلُّف أو الماركسية الجديدة. ولفرانك العديد من الكتب والمقالات منفردا وبالاشتراك مع آخرين من أبرزهم إيمانويل والرشتين وسمير أمين وجيوفاني أريجي. توفي عام ٢٠٠٥.

تعرّضت أفكار فرانك للنقد من قبل عدد من دارسي أمريكا اللاتينية مثل كاردوسو وفاليتو – على نحو ما سنرى – وأوزفالدو سنكل Sunkel الذي رأى أن فهم النظام الرأسمالي العالمي يكون أكثر ملاءمة وفائدة ليس من خلال تقسيمه إلى جزءين أحدهما متقدم والآخر متخلِّف (على نحو ما يفعل فرانك)، ولكن من خلال كونه نظاماً عبر أممي فيه يتشابك اقتصاد المركز الرأسمالي مع الاقتصادات القومية، وفيه أيضا توجد هوامش في كلٍ من الاقتصادات المتقدمة والمتخلِّفة.

وللرد على نقّاده أصدر فرانك كتابين متتاليين عامي ١٩٧٨ و١٩٧٩ لدراسة العلاقة بين التراكم الرأسمالي على صعيد عالمي وعمليات النمو والتنمية. في الكتاب الأول يرصد فرانك مسيرة التراكم الرأسمالي منذ البواكير الأولى في أوروبا الغربية في الفترة ما بين ١٤٩٢– ١٧٨٩، ويخرج بنتيجة مؤداها أن التراكم الرأسمالي هو أحد أهم العوامل المحرِّكة للتاريخ الحديث إن لم يكن أهمها على الإطلاق، وأن تحليل عمليات التراكم يثير عدداً من التساؤلات النظرية والإمبيريقية الرئيسية التي لاتزال بحاجة إلى مناقشة وفحص عميقين (Frank ,1978: 238). وفي الكتاب الثاني يزاوج فرانك بين الرؤية التاريخية الكونية عند آدم سميث والتحليل التاريخي الديالكتيكي عند كارل ماركس، في محاولة للتوصل إلى نظرية في التنمية والتخلُّف تتجاوز فكرة التبعية التقليدية. لقد كان سعي فرانك الأساسي نحو المواءمة بين المحددات الداخلية للتنمية في بلدان الهامش ممثلة في عمليات الإنتاج من ناحية والمحددات الخارجية ممثلة في علاقات التبادل بين المركز والهامش.

لاحقا أعلن نفرٌ من دارسي الاقتصاد والاجتماع من أمريكا اللاتينية اختلافهم مع تحليلات فرانك، ورأوا أن مفهوم التبعية على النحو الذي طوّره يتسم بالعقم كمفهوم نظري فضلاً عن كونه محدوداً من حيث دلالته للخبرة الفعلية لأمريكا اللاتينية. من هؤلاء الدارسين عالم الاجتماع البرازيلي ورئيس دولة البرازيل بين عامي ١٩٩٥-٢٠٠٢ فرناندو هنريك كاردوسو Fernando Henrique Cardoso الذي أصدر بالاشتراك مع مواطنة عالم الاقتصاد إنزو فاليتو Enzo Faletto كتاباً عام ١٩٧٩ عن التنمية والتبعية في أمريكا اللاتينية يتبنيان فيه المنهج التاريخي – البنائي الذي يؤكد أن التحولات التاريخية تتم عبر عمليات الصراع والنضال الاجتماعي والحركات الاجتماعية. ينتقد المؤلفان آراء فرانك – وأيضا باران – عن التبعية باعتبارها حالة مستقرة ودائمة ومولِّدة لمزيد من التخلُّف والتبعية. فهذه الآراء – من وجهة نظر كاردوسو وفاليتو– تعبرِّ عن فهم آلي للتاريخ يفسر الاقتصاد التابع فقط في ضوء موقعه من النظام الرأسمالي العالمي، متجاهلاً بذلك خصوصية المجتمعات التابعة وعلاقات الإنتاج فيها والصراعات الاجتماعية. ويميِّز كاردوسو وفاليتو بين هذا المنهج الجدلي ومنهج فرانك بقولهما إنهما لا يدّعيان التوصل إلى مراحل ذات دلالة آلية خبرتها المجتمعات التابعة فقط من خلال منطق التراكم الرأسمالي. فالتبعية والإمبريالية من وجهة نظرهما – وخلافاً لما أكده فرانك – ليستا

وجهين لعملة واحدة لأن العلاقة بين القوى الداخلية والخارجية تشكل كُلاً معقداً لا تقوم روابطه البنائية على مجرد أشكال الاستغلال والقهر، وإنما تجد جذورها في تناغم المصالح بين الطبقات المحلية المُهَيمِنة ومثيلاتها الدولية من جانب، وفي التحدي الذي تمثله الجماعات والطبقات المُهَيمَن عليها من جانب آخر (Cardoso and Faletto,1979: xv-xvi).

والحقيقة أن كاردوسو وفاليتو بتأكيدهما على العامل الداخلي لم يكونا يهدفان البتة إلى التقليل من شأن العامل الخارجي، إذ ينصان صراحة على أن المركز الرأسمالي كان مسئولاً عن خلق هامش رأسمالي. إن ما يرفضه كاردوسو وفاليتو هو ذلك المنطق التجريدي للتراكم الرأسمالي الذي يفترض أن التوسع الرأسمالي في اقتصادات الهامش له نفس التاريخ وترتبت عليه نفس النتائج. فالاقتصادات الهامشية تختلف عن بعضها البعض من حيث مواردها الطبيعية، ومن حيث الفترة التاريخية التي أصبحت فيها جزءاً من النظام العالمي، ومن حيث – وهذا هو الأهم – رد فعل القوى الداخلية لعملية الاندماج في النظام العالمي. فبعض هذه القوى تحالف مع المصالح الأجنبية والبعض الآخر تصادم معها. ولا يقل عن ذلك كله أهمية دور الدولة الهامشية وأيديولوجياتها وسياساتها واستراتيجياتها نحو عملية الاندماج في النظام العالمي (Ibid.: xvii). يمكن القول إذن إن ما يحاول كاردوسو وفاليتو التوصل إليه هو شكل من أشكال المعرفة التاريخية التي تقرن تاريخ التراكم الرأسمالي بتاريخ الصراع الطبقي والحركات السياسية. ومن وجهة نظرهما فإن هذا هو الإسهام الحقيقي لمنظِّري التبعية إن هم أرادوا تشخيص الصور المعاصرة للتنمية التابعة.

لقد وجدت تحليلات كاردوسو وفاليتو صدى لدى عدد غير قليل من الدارسين المهتمين بعلاقات المركز والهامش. ففي دراسة لبيتر إيفانز عن البرازيل (Evans,1979) يستخدم الباحث مفهوم التنمية التابعة ليشير إلى تلك الحالات التي يسيطر فيها التراكم الرأسمالي والتصنيع المتنوع على عمليات التحول في الاقتصاد والبناء الاجتماعي. ويشرح إيفانز أنماط الصراع والتعاون بين الشركات متعددة الجنسيات وأصحاب رؤوس الأموال المحليين والدولة من خلال عملية تراكم رأس المال في المجال الصناعي. ويشكل التحالف بين هذه الأطراف الثلاثة أساساً للنموذج النظري الذي يقترحه إيفانز للتنمية التابعة. من وجهة نظر إيفانز لا يمثل رأس المال الأجنبي قوة خارجية تدافع عن مصالحها الكومبرادورية المحلية، وإنما هو بمثابة شريك مع رأس المال المحلي سواء الخاص أو الحكومي في تنمية الصناعة المحلية. وتوضح وجهة النظر هذه الفارق الأساسي بين التبعية بمفهومها الكلاسيكي – كما صوّرها بريبتش وزملاؤه وفرانك وتلاميذه – وبين التبعية بمعناها الجديد كما عبّر عنها كاردوسو وفاليتو تحديداً. وعلى هذا الأساس يدعو إيفانز (Ibid.:52) المهتمين بالتنمية في أمريكا اللاتينية – بل والعالم الثالث – إلى التخلي عن الانشغال بتعاون رأس المال المحلي مع الإمبريالية والاستعاضة عن ذلك

بالاهتمام بالمزايا الاقتصادية والسياسية التي تمنح رأس المال المحلي قوة عند تفاوضه مع الشركات متعددة الجنسيات. وعلى نحو متشابه جدا لنموذج التنمية التابعة عند إيفانز ولكن من منطلق مختلف وفي إطار تخصص آخر قامت كيت جيليسباي Kate Gillespie بدراسة عن العلاقة الثلاثية بين الحكومة والمستثمرين الأجانب والمستثمرين المحليين في مصر خلال فترة الانفتاح الاقتصادي. تقول جيليسباي إن تجربة الانفتاح الاقتصادي المصرية أثارت اهتمام دوائر الأعمال والحكومات الغربية. فمن الواضح أن العلاقة بين الأطراف الثلاثة المشار إليهم آنفا تميل إلى تشكيل تحالفات ثنائية بغرض استبعاد طرف ثالث، ثم تأتي مرحلة يدخل فيها الطرف المُستبعَد في تحالف مع أحد طرفي التحالف الثنائي القائم لاستبعاد الطرف الثالث ... وهكذا. هذا التحول في التحالف يتبع نمطا دورياً تتابعياً يبدأ بتحالف تنموي بين الحكومة والمستثمرين الأجانب لجذب الاستثمار إلى الدولة في الوقت الذي لا يعير فيه الطرفان اهتماماً كبيراً لرأس المال المحلي. بعد ذلك يتشكل تحالف رأسمالي عندما يتفق المستثمرون الأجانب مع المستثمرين المحليين على تقديم تسهيلات استثمارية لرأس المال الأجنبي بما يتعارض مع مصالح الحكومة. ولكن عندما يشعر المستثمرون المحليون بتأمين موقفهم تجاه الحكومة يسعون إلى تحالف وطني قومي مع الحكومة بغرض الحصول على الامتيازات الحكومية وفي نفس الوقت حرمان المستثمر الأجنبي من هذه الامتيازات (Gillespie, 1984). وعلى نحو مشابه أيضا لنموذج التنمية التابعة عند إيفانز كانت أطروحة الدكتوراه التي أنجزها كاتب هذا المقال عام ١٩٨٩ التي رصد فيها تحالفات الدولة والرأسمالية المحلية والرأسمالية العالمية في مصر منذ فترة حكم محمد علي، ودعّمها بدراسة ميدانية على عيِّنة من نخبة الانفتاح الاقتصادي في سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين انظر (Abo El-Enein, 1989).

بالإضافة إلى فرانك وأصحاب مقولة التنمية التابعة يبرز اسم عالم الاقتصاد سمير أمين[٤] كأحد أبرز المساهمين في نظريات التبعية والنسق العالمي من خلال دراساته عن التراكم على الصعيد العالمي والتبادل اللا متكافئ. وتمثل كتابات أمين مشروعاً طموحاً يهدف إلى تأسيس نظرية في التراكم على الصعيد العالمي بتوظيف المفاهيم الماركسية الأساسية إلى جانب تحليل التطور الرأسمالي في الهامش. ويرى أمين أنه لا ماركس ولا أيٌّ من تلاميذه الأوائل (مثل لينين) ولا من جاءوا لاحقاً (مثل باران وسويزي) قد طوّروا مثل هذه النظرية (Amin,1974:20-38). يميّز أمين بوضوح بين

(٤) سمير أمين اقتصادي مصري عمل في بداية حياته في هيئة التنمية الاقتصادية في مصر قبل أن يغادرها ليعمل مستشاراً فنياً للتخطيط في حكومة مالي، ثم أستاذاً للاقتصاد في جامعة Poitiers في فرنسا، ومديراً لمعهد التنمية الاقتصادية والتخطيط التابع للأمم المتحدة في داكار. ألّف وحرّر عشرات الكتب معظمها باللغة الفرنسية وتُرجم بعضها إلى لغات أخرى، بالإضافة إلى عشرات المقالات في الدوريات العالمية والعربية. توفي عام ٢٠١٨.

نمطين من التراكم الرأسمالي يطلق على أحدهما النمط المركزي الأصيل الذي يحدث في مركز النظام العالمي، ويطلق على الثاني النمط التابع الذي يحدث في الهامش. نشأ النمط الأول في أوروبا وأزاح أنماط الإنتاج قبل الرأسمالية وأصبح هو النمط المسيطر. أما النمط الثاني فقد أدى إلى استبعاد أغلبية سكان العالم المتخلِّف من الأنشطة الرأسمالية وقصر عملهم على مجال تصدير المواد الخام، أي النشاط الاستخراجي. لهذا السبب استطاعت أنماط إنتاج ما قبل الرأسمالية أن تتواجد جنباً إلى جنب أنماط الإنتاج الرأسمالية. وهكذا – حسبما يرى أمين – أُعيق التطور الرأسمالي في الهامش وتم توجيهه بتأثير الاحتكارات الأجنبية بالتعاون مع القوى الاجتماعية المحلية نحو الأنشطة الكومبرادورية مثل الإنتاج الزراعي بغرض التصدير والخدمات والصناعات الخفيفة (Amin, ibid.:170-176).

أخيراً لابد من الإشارة إلى عالم الاجتماع إيمانويل والرشتين [٥] Immanuel Wallerstein أحد الذين أسهموا بغزارة في نظرية النسق العالمي وذلك منذ عمله الموسوعي الرائد بعنوان النظام العالمي الحديث الذي صدر في ثلاثة أجزاء بدءاً من عام ١٩٧٤ وفيه يرصد بشكل تاريخي تفصيلي نشأة هذا النظام منذ القرن الخامس عشر. يرى والرشتين أنه منذ اللحظة التي وُلدت فيها الرأسمالية الأوروبية الغربية أصبح العالم وحدة واحدة متداخلة أو مندمجة ولكنها مقسمة إلى مناطق طبقاً لأسلوب استغلال الفائض. والرأسمالية بحكم التعريف هي اقتصاد عالمي، وأصبحت عبر التاريخ النسق العالمي الحديث. ويعتمد والرشتين في تتبعه الدؤوب والمسهب لتاريخ نشأة الرأسمالية وتطورها على نظرية الموجات التي قال بها كوندراتيف Kondratieff Waves والمقصود بها تلك الدورات من التوسع والانكماش الاقتصادي التي تتسم بها عملية التراكم الرأسمالي. حينما طبّق والرشتين هذه النظرية على أنماط الإنتاج قبل الرأسمالية وجد أنه تقريباً كل ثلاثمائة عام تأتي موجة من تلك الموجات وتنقسم إلى مرحلتين فرعيتين متماثلتين في الطول (١٥٠ سنة لكلٍ منهما) من التوسع والانكماش الاقتصادي. وقد شجع ذلك والرشتين على تطبيق نفس الفكرة على الاقتصاد الرأسمالي العالمي الذي ظهر في أوروبا في القرن السادس عشر. يشرح والرشتين بتفصيل شديد ديناميات التحول من مرحلة إلى أخرى ومدى تأثير هذه التحولات الاقتصادية على المسيرة التاريخية للشعوب ونشاطات الطبقات. والملاحظ أن موجات الأزمة كانت وظيفية، بمعنى أنها كانت تمهد لمراحل التوسع، ولولاها ربما ما حدثت التوسعات. وفي سياق تحليله التاريخي الموسع استحدث

---

(٥) شغل والرشتين منصب أستاذ (كرسي) Distinguished Professor بقسم الاجتماع في جامعة نيويورك – بنجهامتون، ومدير مركز فرناند براودل لدراسة الاقتصاد والنظم التاريخية والحضارات، ورئيس الجمعية الدولية لعلم الاجتماع. صاحب كم هائل من الكتب والمقالات أشهرها عمله التاريخي الموسوعي في ثلاثة أجزاء بعنوان The Modern World System. توفي عام ٢٠١٩. وسوف نعتمد في عرضنا للخطوط العريضة لنظريته على المقال المرجعي التالي (Kimmel, 1982).

والرشتين فئة ثالثة لمجموعة بلدان العالم إضافة إلى الفئتين اللتين استقر عليهما تصنيف التبعية (المركز والهامش). أطلق والرشتين على الفئة الجديدة "شبه الهامش" وقصد بها تلك البلدان التي لا تكون في وضع متقدم اقتصادياً، بحيث يسمح لها بالانضمام إلى المركز (مع بريطانيا أو فرنسا مثلا) ولا هي متخلِّفة بحيث تُصنّف ضمن بلدان الهامش (على سبيل المثال إسبانيا والبرتغال). وفي كتابات أحدث استخدم والرشتين هذا المفهوم للإشارة إلى عدد من بلدان آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية التي ينطبق عليها هذا التوصيف (على سبيل المثال الهند وبلدان شرق آسيا ومصر ونيجيريا والبرازيل والمكسيك وغيرها).

٤- نظريات الحداثة وما بعد الحداثة والعولمة

إن التغيُّرات والتحولات الهائلة التي شهدها العالم مع نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات من القرن العشرين قد استدعت إعادة اختبار نقدية للمشهد بأكمله. غير أن ما يعنينا هنا هو تأثير هذه التغيُّرات والتحولات على علم الاجتماع نظرياً ومنهجياً ومدى قدرته على تطوير أدواته على نحو يساعد على فهمها وتفسيرها. من هذه التغيُّرات تفكك الاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية، وظهور أوروبا الموحدة مركزاً جديداً من مراكز السيادة الاقتصادية في مقابل الولايات المتحدة واليابان، وبروز الهيمنة السياسية – العسكرية الأمريكية بمشاركة أوروبية مباشرة أو غير مباشرة [٦] .

أ- نظريات الحداثة وما بعد الحداثة

أثارت نظريات الحداثة وما بعد الحداثة عدداً من القضايا القديمة – الجديدة في آن واحد نابعة من خصائص العصر الحديث وثقافته التي تتضح ملامحها يوماً بعد يوم. يقول مارشال (Marshall,1994:406-407) إن هناك بعض الإجماع حول ما يعنيه مصطلح "ما بعد الحداثة" من الناحية النظرية، حيث يشير إلى بناء نظري يتكون من كتابات علماء من أمثال جان– فرانسوا ليوتار Jean–Francois Lyotard وجان باودريلار Jean Baudrillard بالإضافة إلى بعض كُتّاب ما بعد البنيوية من أمثال جاك لاكان Jaques Lacan ورولاند بارثيس Roland Barthes وميشيل فوكو Michel Foucault وجاك داريدا Jaques Derrida. وترجع شهرة المصطلح في الأوساط السوسيولوجية إلى ما أعلنه ليوتار عام ١٩٧٩ عن حالة أو وضع ما بعد الحداثة الذي تعيشه شعوب المجتمعات الرأسمالية المتقدمة منذ مطلع الستينيات على الأقل. والجديد في الأمر هو تأكيد ليوتار على أن هذه الحالة هي حالة اجتماعية عامة أو شاملة وليست فقط مجرد أسلوب إبداعي أو بناء نظري.

---

(٦) تجلى التحالف الأمريكي – الأوروبي في أكثر من مناسبة، منها حرب الخليج عام ١٩٩٠ في أعقاب الغزو العراقي للكويت، وقصف السودان وأفغانستان على أثر تفجير السفارة الأمريكية في كلٍ من نيروبي ودار السلام، وهجوم حلف شمال الأطلسي على يوغوسلافيا لحل مشكلة إقليم كوسوفو في مارس ١٩٩٩، وغزو العراق عام ٢٠٠٣.

يقول مارشال (Ibid.) إن علماء الاجتماع أبدوا اهتماماً كبيراً بما إذا كانت حالة ما بعد الحداثة حالة قائمة فعلاً، وإذا كانت قائمة فما هي الأسباب. والغريب في الأمر أن القلة القليلة من علماء الاجتماع الذين يقرون بوجود حالة ما بعد الحداثة سألوا أنفسهم ما الذي سيحدث أو ينبغي أن يحدث لعلم الاجتماع نفسه لو أخذ أفكار ما بعد الحداثة مأخذ الجد. ويرى مارشال أن أفضل طرح سوسيولوجي لهذه القضية هو ذلك الذي قدمه دافيد هارفي David Harvey في كتابه The Condition of Postmodernity الصادر عام ١٩٨٩. يجتهد هارفي في تحديد معنى مصطلح ما بعد الحداثة في سياقات مختلفة ليقرر مدى دقة المصطلح وفائدته في وصف الخبرة المعاصرة. لذلك يستعرض هارفي التاريخ الاجتماعي واللغوي من عصر التنوير إلى الآن، وقرائن الحداثة وتعبيراتها في الأفكار الاجتماعية والسياسية وفي الفن والأدب والعمارة. وعلى نحو خاص يتناول هارفي اختلاف معاني وإدراكات الزمان والمكان عبر العصور والفضاءات لأن هذا التباين له تأثير على قيم الأفراد وعلى العمليات الاجتماعية الرئيسية.

ثمة طرح آخر لعالم الاجتماع الفرنسي آلان تورين[٧] Alain Touraine يركز على الخصوصية الثقافية في علاقتها بالحداثة. ففي مقال له بالمجلة الدولية للعلوم الاجتماعية يتساءل تورين: ماهي العوامل المشتركة بيننا؟ ويقول إن تحقيق التواصل والتبادل الحضاري والثقافي بين مجتمعات العالم تعترضه صعوبتان أساسيتان: الصعوبة الأولى هي فكرة أن كل الطرق تؤدي إلى روما، بمعنى أن هناك نموذجاً فريداً ورئيسياً للتنمية تسعى إليه كل المجتمعات بمعدلات مختلفة ومن نقاط انطلاق مختلفة أيضا. وبذلك يكون تاريخ التحديث هو تاريخ طمس تدريجي للفروق الثقافية والاجتماعية في سبيل اتساع نطاق مشاركة كل إنسان في نموذج واحد عام للحداثة يكون أساسه تطبيق المبادئ العامة للعقل على ممارسة الشئون الإنسانية. وغنيٌّ عن القول أن مثل هذا المفهوم يعني اتخاذ البلدان الأكثر تقدماً اليوم أو الأكثر تحديثاً نموذجاً لجميع البلدان الأخرى. لقد أثار هذا المفهوم ولا يزال اعتراضات رئيسية من جانب عديد من البلدان التي تشعر أن النظر إلى الأمور على هذا النحو يجبرهم على تعريف أنفسهم بالنظر إلى علاقتهم بالبلدان النموذج. مثل هذه الاعتراضات قد تؤدي – وهذه هي الصعوبة الثانية من وجهة نظر تورين – إلى مفهوم آخر مناقض تماماً للمفهوم الأول، ولكن سيكون له نفس التأثير من حيث إعاقة التواصل الثقافي والحضاري ألا وهو مفهوم "الخصوصية الثقافية" (Touraine,1988: 443). وهكذا فإن التركيز الزائد أو المبالغة في التأكيد على خصوصية كل ثقافة يمكن أن يؤدي –حسبما يتوقع تورين – إلى صراع ثقافي.

---

(٧) من مواليد عام ١٩٢٥. شغل منصب مدير البحوث في مدرسة الدراسات العليا للعلوم الاجتماعية، ومدير مركز التحليل والتدخل السوسيولوجي في باريس.

ومن الذين أولوا أهمية لقضية الحداثة وما بعد الحداثة في علاقتها بالعالم الثالث ريموند لي Raymond Lee الذي يرى أن مشروع الحداثة لم يفشل لكن نجاحه لفت الانتباه إلى محدوديته. ويطرح لي السؤال التالي: والآن إلى أين نحن سائرون؟ ويجيب: إنه السؤال الذي يدفع بمنظري ما بعد الحداثة إلى الرجوع للكلاسيكيات وتجريب مناهج جديدة. فحتى العقد الأخير من القرن العشرين لم يكن معروفا بالضبط الدور الذي ستلعبه ما بعد الحداثة في إعادة ترتيب "أجندة" التحديث في البلدان النامية. ويقول لي إنه في ضوء أزمة الحداثة الراهنة، ونظراً لما يعتري العالم من تحولات تفضي إلى المزيد من العولمة فإنه يقترح مفهوماً جديداً هو "الحداثات المتعددة" multiple modernities معتمداً على ظهور البلدان الصناعية الحديثة وبخاصة في شرق وجنوب شرق آسيا (Lee,1994).

ولقد وجدت أفكار الحداثة وما بعد الحداثة صدى لدى عدد من المؤسسات وعلماء الاجتماع سواء في الغرب أو في العالم النامي على حد سواء. ففي ألمانيا – على سبيل المثال – اهتم جورج شتاوت[٨] بدراسة الثقافة الجمعية في المجتمعات المحلية (Stauth, 1987) منطلقاً من مسلّمة أساسية مفادها أن ثورة الاتصالات قد أدت إلى تدمير أية علاقة ذات معنى كانت تربط الفرد بالمؤسسات الاجتماعية. وبتمويل من هيئة البحوث الألمانية أجريت دراستان على اثنين من أحياء مدينة القاهرة. الدراسة الأولى قام بها هانز – جونتر سيمسيك في حي الجمالية عن الثقافة الشعبية في مقابل الثقافة الجمعية التي جاءت بها الحداثة (Semsek, 1987). وكان السؤال الرئيسي لهذه الدراسة: ما نوع التغيُّر الاجتماعي الذي يترتب على اندماج المجتمعات المحلية الصغيرة في السوق العالمي؟ أما الدراسة الثانية فقام بها أحمد زايد في حي الشرابية (Zayed,1987) واعتمد إطارها النظري على النقد الموجّه إلى مسلّمات نظريات التحديث كما عبرّت عنها كتابات إتزيوني وجيرتز وأيزنشتات وليرنر، التي تنظر إلى التغيُّر الاجتماعي كعملية تمايز أو تباين اقتصادي واجتماعي تتحول من خلالها البناءات والثقافات والمؤسسات التقليدية إلى النمط الحديث الغربي.

ب- نظريات العولمة

إلى وقت قريب كان البعض يرى أنه من السابق لأوانه الحديث عن " نظرية " في العولمة، ولكن في عام ١٩٩٤ أدرج قاموس مارشال في علم الاجتماع (Marhsall,1994:202-203) مصطلح "عولمة" مرتبطاً بمصطلح "نظرية العولمة" globalization, globalization theory، حيث تُعرّف نظرية العولمة بأنها النظرية التي "تختبر ظهور ثقافي عالمي والتي ترى أن الثقافة العالمية نتاج عدة تطورات

(٨) أستاذ بمركز بحوث علم اجتماع التنمية بجامعة بيلفيلد في ألمانيا. له اهتمام خاص بدراسة مجتمعات الشرق الأوسط، وأجرى عدة بحوث في مصر (بالاشتراك مع محمود عودة) وإيران وتركيا. عمل أستاذاً زائراً بجامعات عين شمس والقاهرة وفلندرز بأستراليا. له مؤلفات عن الفلاحين والدولة، والإسلام، والنظرية الاجتماعية. كما عمل مستشار تحرير لمجلة Theory, Culture and Society.

اجتماعية وثقافية منها: وجود نظام معلوماتي عالمي باستخدام الفضاء، وظهور النزعة الاستهلاكية، وترسيخ أسلوب الحياة الكوزمبوليتاني، وظهور الأنشطة الرياضية العالمية مثل الألعاب الأوليمبية وكأس العالم ودورات التنس الدولية، والتوسع في السياحة العالمية، واضمحلال سيادة الدولة – الأمة، ونمو نظام عسكري عالمي، والاعتراف باتساع نطاق الأزمة الإيكولوجية العالمية، وانتشار بعض الأمراض – مثل الإيدز – في أرجاء العالم، وظهور منظمات سياسية دولية مثل الأمم المتحدة، وميلاد حركات سياسية عالمية مثل الماركسية، وانتشار مفهوم حقوق الإنسان، وزيادة درجة التداخل بين ديانات العالم". ويضيف القاموس أن الأهم من ذلك كله هو أن العولمة تعني وعياً جديداً بالعالم باعتباره عالماً واحداً. وعلى هذا الأساس – كما يقول مارشال – فإن العولمة ليست فقط سوسيولوجيا العلاقات الدولية، كما أنها تختلف عن كلٍ من نظرية النسق العالمي ونظرية التحول convergence theory التي توقعت أن تتحول كل بلدان العالم إلى مجتمع صناعي واحد. إن نظرية العولمة المعاصرة – طبقاً لمارشال – هي النظرية التي ترى أن العولمة تتضمن عمليتين متناقضتين تماما هما التجانس والتمايز، وأن ثمة تفاعلاً معقداً بين المحلية والعالمية، وأن هناك حركات مقاومة قوية ضد عمليات العولمة [٩]. ويقول مارشال إن المتحمسين للعولمة ينتقدون علم الاجتماع التقليدي لمواصلته التركيز على الدولة – الأمة بدلا من التركيز على العالم باعتباره نسقاً عاماً يتكون من عدة مجتمعات. ومع ذلك فإن نظرية العولمة لا تخلو من مشكلات منها: ما هو – على سبيل المثال – الفرق بين العولمة والأنماط الحديثة من الاستعمار؟ ماهي العلاقة بين العولمة الاقتصادية والعولمة الثقافية؟ وماهي العلاقة بين العولمة والتحديث؟

لقد شهدت تسعينيات القرن العشرين سيلاً من الكتابات عن العولمة لدرجة جعلت أحد علماء الاجتماع يقول "إن العولمة هي مفهوم التسعينيات بلا منازع وهي الفكرة الرئيسية التي يفسر بها تحول المجتمع الإنساني نحو الألفية الثالثة"(Waters, 1995:1). وعلى نحو مماثل يقرر ريتشارد هيجوت أن العولمة تعتبر أحد المفاهيم المحددة للوعي الاجتماعي في نهاية القرن العشرين وأن مفهوم العولمة بات يتبوأ مكانة أسطورية مع اقتراب القرن من نهايته (Higgott,1998:1-2). يقول باومان (Bauman,1998:1) إن العولمة على كل شفاه. إنها كلمة بدعة تتحول بسرعة إلى تعويذة سحرية أو إلى مفتاح خاص يفتح الأبواب الموصدة أمام كل أساطير الحاضر والمستقبل. والعولمة تعني للبعض ماينبغي أن نفعله إذا أردنا أن نكون سعداء بينما يرى فيها البعض الآخر سبب تعاستنا. العولمة تعني للجميع المصير العسير للعالم. إنها عملية لا يمكن التراجع عنها تؤثر فينا جميعا بنفس الدرجة وبنفس الطريقة. إننا جميعا " نتعولم". ويذكر روبرتسون (Robertson,1992:6) أن أبسط تعريف للعولمة

(٩) أنظر على سبيل المثال المرجع التالي (أبو العينين، ٢٠٠٦).

هي أنها انكماش العالم في مكان واحد. ويعرّف كيلي العولمة بأنها تشير إلى تقارب مجتمعات العالم وثقافاته ونظمه السياسية والاقتصادية على نحو ما (Kiely,1998:3).

تشير العولمة إلى تعدُّد الروابط والاتصالات التي تتجاوز الدولة - الأمة (وبالتالي تتجاوز المجتمعات) التي يتكون منها العالم الحديث. كما تشير العولمة إلى العملية التي من خلالها يصبح للأحداث والقرارات والنشاطات التي يشهدها جزء ما من أجزاء العالم نتائج ذات دلالة لأفراد ومجتمعات على مسافة بعيدة جداً من الكرة الأرضية (Higgott,ibid:1). غير أن مفهوم العولمة لا يشير فقط إلى التشابك والترابط العالمي، وإنما يمكن فهم العولمة بشكل أفضل باعتبارها تعبيراً عن جوانب أساسية من تفاوت وتباين المسافات عبر الزمان والمكان، أو ما يطلق عليه دافيد هارفي "انكماش الزمان والمكان".

ويُعدُّ إسهام عالم الاجتماع البريطاني أنتوني جيدنز [١٠] Anthony Giddens أحد أهم الإسهامات السوسيولوجية في دراسة العولمة. يرى جيدنز أن ما ينظر له البعض تحت مسمى "ما بعد الحداثة" ليس سوى امتداد لمشروع الحداثة. والجديد عند جيدنز هو دعوته إلى تحليل مؤسسي للحداثة من زاوية ثقافية معرفية، زاعماً أن الجدل المعاصر حول الحداثة - وما بعد الحداثة - أخفق في أن يواجه بشكل مباشر أوجه الضعف في المواقف السوسيولوجية الراسخة وذلك نظراً لغياب الاهتمام المباشر بالمؤسسات الاجتماعية الحديثة (Giddens,1990:1-3). ويرتكز إسهام جيدنز على مفهومات مثل الأمن مقابل الخطر والثقة مقابل المجازفة، ويمهد لإسهامه بإبراز نقاط الضعف لدى علماء الاجتماع الكلاسيكيين، وبالتأكيد على تعددية الأبعاد التي يتسم بها النظام المؤسسي للحداثة وعلى محدودية مفهوم المجتمع (كما هي الحال عند دوركايم وبارسونز) والعجز عن التعرُّف على التأويل المزدوج والذي يعني أن المعرفة السوسيولوجية تتخذ طريقا لولبياً أو حلزونياً إلى داخل عالم الحياة الاجتماعية وخارجها. وهي - أي المعرفة السوسيولوجية - إذ تفعل ذلك تعيد بناء ذاتها وبناء ذلك العالم كجزء لا يتجزأ من تلك العملية. يرى جيدنز أن ثمة نوعين من النظريات تناولا موضوع العولمة: نظرية النسق العالمي وخاصة عند والرشتين ونظرية العلاقات الدولية. ويقدم جيدنز بدوره نموذجاً للنسق العالمي من خلال تعريف العولمة بأنها "تعميق للعلاقات الاجتماعية الدولية التي تربط أماكن متباعدة على نحو يجعل الأحداث المحلية تتأثر بوقائع تجري على بعد أميال عديدة وتؤثر فيها". وهكذا فإن العامل

---

(١٠) عالم اجتماع بريطاني ظهر أول مقال له عام ١٩٦٠ وتتابعت كتبه ومقالاته ليُقدّر عددها بالعشرات. اهتم بصفة خاصة بالنظرية الاجتماعية وبإعادة قراءة رواد علم الاجتماع من منظور نقدي. وهو صاحب نظرية في التحليل السوسيولوجي يطلق عليها Structuration theory. للوقوف على ملخص لإسهامات جيدنز يمكن الرجوع إلى المقال المرجعي (Clegg , 1992). كما أظهر جيدنز مؤخرا اهتماما بتحليل الحداثة والعولمة.

بمناجم الفحم في بريطانيا قد يعتمد عمله على أحداث تقع في جنوب إفريقيا أو بولندا بنفس الدرجة التي قد يعتمد فيها على الإدارة المحلية أو قرارات الحكومة الوطنية. ويقول جيدنز إن للعولمة أربعة أبعاد هي: نسق الدولة -الأمة، والاقتصاد الرأسمالي العالمي، والنظام العسكري العالمي، وتقسيم العمل الدولي.

انتقد روبرتسون جيدنز قائلا إن النقد الذي يقدمه لعلم الاجتماع الكلاسيكي باعتباره علماً يفتقد إلى تعددية الأبعاد هو نقد ليس بجديد وأصبح شائعاً في السنوات الأخيرة وبخاصة في أعمال ألكسندر ولومان [١١] اللذين تأثرا إلى حد كبير ببارسونز. لقد تناولت النظرية الاجتماعية الحديثة في أكثر من مرة مسألة قصور مفهوم المجتمع وعلى نحو خاص كتابات والرشتين. وقبل ذلك كان بارسونز- الذي كتب كثيراً عن النظام المجتمعي - قد أكد على تعددية أبعاد المجتمع، بل الأكثر من ذلك أظهر بارسونز اهتماماً بمسألة النظام العالمي. أيضا كان زيمل Simmel ناقداً للتشخيص أحادي البعد للحياة الحديثة وكان على وعي بطبيعة الدور التبادلي بين الحياة الاجتماعية وعلم الاجتماع (Robertson,1992:140). فهل يريد روبرتسون أن يقول إن مشروع جيدنز مشروع قديم وأن لا جديد تحت الشمس عنده؟ يرى روبرتسون (Ibid.:141) أن ما فعله جيدنز هو مجرد تكبير صورة الحداثة من مستوى المجتمع إلى مستوى العالم، ومن ثم تصبح العولمة عنده هي الحداثة على نطاق عالمي. ويضيف روبرتسون أنه من المهم أن ندرك أن هذا التصور ذا الأبعاد الأربعة نابع في الواقع من نقل الملامح أو الخصائص الأربع الأساسية للحداثة إلى المشهد العالمي. فالمراقبة أو الإشراف المجتمعي يصبح نسق الدولة - الأمة، والرأسمالية المجتمعية تصبح الاقتصاد الرأسمالي العالمي، والقوة العسكرية المجتمعية تصبح النظام العسكري العالمي، والتصنيع المجتمعي يصبح التقسيم الدولي للعمل.

ثمة قطب آخر من أقطاب نظريات الحداثة وما بعد الحداثة والعولمة وهو زيجمونت باومان Zygmunt Bauman [١٢]. فبعد سلسلة من الكتب عن هذه النظريات أصدر باومان كتابه عن البُعد الإنساني للعولمة (Bauman,1998) وفيه محاولة لتبيان أن ثمة ما هو أكثر في ظاهرة العولمة مما تراه العين. فبالكشف عن الجذور والآثار الاجتماعية لعملية العولمة يحاول الكتاب إزالة بعض الغشاوة التي تحيط بالمصطلح الذي يدّعي القدرة على توضيح حالة الإنسان اليوم. يقول باومان إن مصطلح

---

(١١) الإشارة هنا إلى عالم الاجتماع الأمريكي جيفري ألكسندر Jeffrey Alexander صاحب نظرية " الوظيفية المحدثة " وإلى عالم الاجتماع الألماني نيكولاس لومان Nicolas Luhmann صاحب نظرية التمايز الاجتماعي.

(١٢) ولد زيجمونت باومان في بولندا عام ١٩٢٥، لكنه طُرد منها وتم تجريده من الجنسية البولندية عام ١٩٦٨ خلال الأزمة السياسية التي عصفت بالبلاد. رحل إلى إسرائيل وأقام بها ثلاث سنوات رغم أنه انتقد فيما بعد الصهيونية. استقر به المقام في بريطانيا وحصل على جنسيتها ودرّس في جامعة ليدز وتوفي فيها عام ٢٠١٧. له العديد من الكتب وكان قد بدأ منذ نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات من القرن العشرين يكتب بغزارة عن العلاقة بين الحداثة والبيروقراطية والعقلانية والتهميش الاجتماعي.

«اختزال أو انكماش الزمان والمكان» يغلِّف التحول متعدد الأوجه الحادث في أبعاد الحالة الإنسانية، فما أن ننظر في الأسباب والمخرجات الاجتماعية لهذا الاختزال حتى يثبت لنا أن عمليات العولمة تعوزها وحدة التأثير الشائع افتراضها. إن استخدامات الزمان والمكان تتمايز بحدة كما أنها مميزة. فالعولمة تفرِّق بقدر ما توحِّد، وتتطابق عوامل تقسيم الكون مع تلك التي تعجِّل بوحدته. فإلى جانب ظهور الأبعاد العالمية في مجال الأعمال والمال والتجارة وتدفق المعلومات تتشكل عملية تمركز وتثبيت للمكان. وما بين العولمة والتمركز تقوم هاتان العمليتان المرتبطتان ارتباطاً وثيقاً بالتمييز الحاد بين الأحوال الوجودية لشعوب بأكملها ولأجزاء متنوعة من كل شعب من الشعوب. فما قد يبدو عولمة للبعض قد يعني تمركزاً للآخرين، وما قد يعني حرية للبعض قد يهبط على الآخرين كمصير قاسٍ غير مرغوب فيه.

ومن أبرز المساهمين في بلورة نظرية سوسيولوجية لبنية النظام العالمي ليزلي سكلير Leslie Sklair [١٣] في كتابه Sociology of the Global System(Sklair,1995)الذي يقول إن فكرته تعود إلى عام ١٩٨٦ حينما طلب منه مركز الأمم المتحدة للشركات عابرة القوميات أن يساهم في مسح عن دور هذه الشركات في تنمية العالم ببحث عن تأثيرها السياسي والاجتماعي والثقافي على البلدان النامية. لقد وجد سكلير أن مثل هذا البحث غير ممكن دون إطار نظري، ومن ثم راح يطوِّر تدريجياً مثل هذا الإطار مستعيناً بما كان قد توفر لديه من نظريات وبيانات وآراء حول الشركات عابرة القوميات على مدى عشر سنوات. من ناحية أخرى ساعده هذا على تنظيم المادة التي كان قد جمعها لبحثه عن التصنيع الموجّه للتصدير في الصين ومصر وإيرلندا والمكسيك (Sklair,1991:x1). تقوم نظرية سكلير على مفهوم الممارسات عابرة القوميات transnational practices (TNPs) التي يمكن تمييزها تحليلياً على ثلاثة مستويات: الاقتصادي والسياسي والثقافي- الأيديولوجي، وهي المستويات التي تكوّن الكلية السوسيولوجية. وفي الظروف الواقعية لعالم اليوم - باعتباره عالماً مبنياً إلى حد كبير على الرأسمالية العالمية - فإن كلاً من هذه الممارسات تشخِّصها مؤسسة معينة ولكن ليس على نحو شامل. فالممارسات الاقتصادية تجد مجالاً لها من خلال الشركات عابرة القوميات، والممارسات السياسية تعبرِّ عنها طبقة سياسية أيضا عابرة للقوميات، والممارسات الثقافية - الأيديولوجية تتمثل في النزعة الاستهلاكية (Ibid:6). يذهب سكلير إلى أن هذه الممارسات لا تكتسب معناها إلا في السياق العالمي، بل إن نظريته جاءت كمحاولة للتغلب على القصور الذي يشوب النظريات التي تجعل من

(١٣) أستاذ علم الاجتماع في مدرسة لندن للاقتصاد والعلوم السياسية، وأستاذ زائر في جامعات هونج كونج وسيدني وجنوب ويلز الجديدة. صاحب بحوث عن الشركات متعددة الجنسيات في كلٍ من الصين والمكسيك ومصر وإيرلندا. وقد تُرجم كتابه المعروض هنا إلى اللغتين اليابانية والبرتغالية.

الدولة نقطة ارتكاز، وهو قصور تبرهن عليه حالة اللا تماثل واللا تناسق التي يتسم بها النظام العالمي. إن الأغلبية العظمى من أهم السلع الاقتصادية والسياسية والثقافية – الأيديولوجية التي يروَّج لها حول العالم اليوم إما يملكها أو يسيطر عليها مجموعات صغيرة في عدد محدود نسبياً من الدول. ولهذا يستخدم سكلير تعبير hegemon بمعنى "المُهيمِن" ليشخص حالة اللا تماثل واللا تناسق في النظام العالمي. فالمُهيمِن هو اللاعب الرئيسي في الممارسات عابرة القوميات، وقد يكون فرداً أو منظمة أو دولة أو طبقة تسود مصالحها في الصراع على الموارد العالمية (Ibid:6-7). إن الدولة – الأمة، وإن كانت هي المرجع الفضائي لمعظم الممارسات الهامة عابرة القوميات التي تتكون منها بُني النظام العالمي، إلا أنها ليست المرجع الفضائي الوحيد. فالأهم من الدولة – الأمة هو النظام الرأسمالي العالمي القائم على طبقة رأسمالية عالمية تُملي الممارسات الاقتصادية عابرة القوميات، وتمثل أهم قوة في صراع الهيمنة على الممارسات السياسية والثقافية – الأيديولوجية. وعلى الرغم من وجود نظم أخرى عديدة ذات أهمية على المستوى الإقليمي تستند إلى بُعد عرقي أو ثقافي أو ديني إلا أن أياً منها لم يحقق النجاح الذي حققته الرأسمالية في القرن العشرين، ولما كان نجاح أي نظام رهنًا بنجاح الدولة التي تروِّج له فقد كانت بريطانيا هي المهيمنة على الرأسمالية العالمية في القرن التاسع عشر بفضل سياسة الاستعمار السافر، والولايات المتحدة الأمريكية هي المهيمنة في القرن العشرين بفضل سياسة الالتفاف الإمبريالي. بالإضافة إلى ذلك توفرت لهاتين الدولتين عوامل مساعدة منها اقتصاد قوي، وطبقة حاكمة تقدمية مقارنة بالطبقات الحاكمة في الدول الأخرى، وبعض الخصائص الثقافية – الأيديولوجية المرغوب فيها التي استمالت نخب التحديث وفتحت أمامها أبواب العالم وخلقت طبقات اجتماعية في كل بلاد العالم لديها رغبة قوية في تبني الممارسات عابرة القوميات، وهي الطبقات التي اشتهرت باسم "الكوميرادور" (Ibid.: 7-8).

على ضوء هذا التنظير السوسيولوجي للعولمة سنقوم في الجزء التالي من البحث بمراجعة بعض أهم ما كُتِب في الموضوع على ثلاثة محاور: العولمة الاقتصادية والعولمة السياسية والعولمة الثقافية.

العولمة الاقتصادية

على الرغم من أن العالم قد عرف منذ زمن بعيد جداً أشكالاً مختلفة من التبادل التجاري إلا أن حجم ما يشهده العالم الآن من علاقات اقتصادية لم يسبق له مثيل. ويمكن القول إن هذا التوسع الاقتصادي والتجاري يعود إلى جملة من الأسباب منها: زيادة عدد سكان العالم، وتطور تكنولوجيا المواصلات والاتصالات، وظهور الشركات متعددة الجنسيات (التي عُرفت فيما بعد بالشركات عابرة القارات)، وانهيار الاقتصاد الاشتراكي وفتح الباب على مصراعيه أمام الاقتصاد الرأسمالي.

يرى كيلي (Kiely, 1998:10-11) أن عولمة الاقتصاد تتمثل في قدرة رأس المال على الحركة بحرية عبر الحدود القومية في عالم بلا حدود – كما يشير عنوان كتاب أوهماي–[١٤] مما يقلِّل من قدرة الدولة الأمة على توجيه الاقتصاد الوطني، ويتضح هذا بشكل أكثر جلاءً في حالة الحركة المصرفية للأموال أكثر منه في حالة رأس المال الصناعي. ويعتبر كيلي أن هذا هو أحد أهم أشكال النشاط الاقتصادي "المتعولم" الذي شجع البعض على القول بنهاية الجغرافيا [١٥].

ومن أوائل المهتمين بنشاط الشركات عابرة القوميات رايموند فيرنون Raymond Vernon [١٦]. ففي مقالة مرجعية رائدة يستعرض إسهامات كلٍ من علم الاقتصاد والعلوم السياسية وعلوم الإدارة في دراسة نشاط هذه الشركات وعلاقاتها بحكومات الدول الأم والدول التي تمارس فيها أنشطتها وما يتعلق بذلك من مشكلات حول قواعد التعامل والضرائب، إلخ. ويذكر فيرنون إنه مع مطلع تسعينيات القرن العشرين كانت هذه الشركات تسيطر على ما يقرب من نصف تجارة العالم (Vernon,1994). ومن بعد فيرنون توالت أدبيات الشركات عابرة القارات، خاصة في ضوء تعاظم دور هذه الشركات ليس فقط في اقتصاد العالم بل وفي السياسة والثقافة.

ويُعتبر عالم الاقتصاد المصري سمير أمين واحداً من أعلام دارسي بنية الاقتصاد العالمي. يذهب أمين (Amin, 1997:41) إلى أن العولمة بدأت منذ خمسة قرون مضت مع الغزو الأوروبي للأمريكيتين، ولكنها دخلت طوراً جديداً في النصف الثاني من القرن العشرين نتيجة التكثيف الهائل في المبادلات العالمية من كل نوع وفي كل مجال وعلى جميع الأصعدة، مما حدا بالبعض إلى دعوة جميع مجتمعات العالم إلى الخضوع لمعيار الترشيد الذي يحكم التوسع العالمي لرأس المال. وطبقاً لأمين فإن وجهة النظر هذه على الرغم من شيوعها وهيمنتها على الفكر الاقتصادي المعاصر إلا أنها ليست فقط غير منطقية وخاطئة، بل هي أيضا في منتهى الخطورة. وحاول سمير أمين أن يختبر تأثير السياسات الرأسمالية الجديدة على المجتمع والدولة في المنطقة العربية حين أشرف على سلسلة من الدراسات أجراها مركز البحوث العربية بالقاهرة بالاشتراك مع منتدى العالم الثالث في داكار. وقد صدر عن هذه السلسلة أربع دراسات عن مصر ولبنان والمشرق العربي والمغرب العربي. ونقطة البدء التي ينطلق منها الباحثون هي أن تجارب التنمية المستقلة لم يُقدَّر لها الصمود فحلّت محلها سياسات الانفتاح والتكيُّف الهيكلي. على سبيل المثال

(١٤) K. Ohmae, The Borderless World. London: Fontana, 1991

(١٥) R. O'Brien, Global Financial Integration: The End of Geography. London: Pinter, 1991

(١٦) عالم اقتصاد أمريكي عمل أستاذاً للعلاقات الدولية بجامعة هارفارد وشغل عضوية مركز دراسات إدارة الأعمال والحكومة في كلية جون كيندي للحكومة. شارك في وضع خطة مارشال لدعم أوربا بعد الحرب العالمية الثانية، ولعب دوراً في تطوير صندوق النقد الدولي، وصياغة اتفاقية الجات. توفي عام ١٩٩٩.

دراسة محمود عبد الفضيل (١٩٩٦) حول التناقضات الاقتصادية والاجتماعية الجديدة وبدائل سياسات التكيُّف في مصر، ودراسة أبو شقرة وشعيب (١٩٩٦) عن الحالة اللبنانية منطلقين من التغيُّرات التي أرستها التحولات الاقتصادية والسياسية والثقافية على مستوى العالم من ناحية، وتشكل الهياكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لدولة لبنان الحديث من ناحية أخرى.

العولمة السياسية

قدّم عالم السياسة الأمريكي المعروف صموئيل هنتنجتون Samuel Huntington [١٧] تحليلاً لحركات المد والانحسار الديمقراطي على مستوى العالم من خلال مقولة "موجات الديمقراطية"، حيث يعرِّفها بأنها مجموعة من التحولات من النظم غير الديمقراطية إلى النظم الديمقراطية التي تحدث خلال فترة معينة وتمثل انتصاراً ذا دلالة على التحولات في الاتجاه المضاد". ويحدد هنتنجتون ثلاث موجات نحو التحول الديمقراطي خلال التاريخ الحديث تخللتها موجتان من الردة أو الانحسار الديمقراطي. أما المفكر الأمريكي من أصول يابانية فرانسيس فوكوياما Francis Fukuyama فقد فجّر قنبلة في عام ١٩٨٩ حينما كتب مقالا لمجلة The National Interest بعنوان "هل هي نهاية التاريخ؟" لاحظ فيه ظهور إجماع عالمي على شرعية الديمقراطية الليبرالية كنظام للحكم بعد أن مُنيت الأيديولوجيات السابقة بالهزيمة مثل الملكية الوراثية والفاشية والشيوعية. ومن ثم ذهب فوكوياما إلى أن الديمقراطية الليبرالية قد تشكل نقطة النهاية في التطور الأيديولوجي للإنسانية والصورة النهائية لنظام الحكم البشري. أثارت نبوءة فوكوياما نقاشاً حاداً وجدلاً واسع النطاق في الأوساط الفكرية في مختلف أنحاء العالم مما دفعه إلى بلورة مقولته بشكل أكثر تفصيلا في كتاب أصدره عام ١٩٩٢ بعنوان: End of History and the Last Man The الذي نُشرت له ترجمة بالعربية العام التالي لصدوره (انظر فوكوياما ١٩٩٣). تدور فكرة الكتاب الرئيسية حول سؤال جوهري: هل من المقبول أن نتحدث عن تاريخ للبشرية واضح المعالم والأهداف يتجه بالشطر الأعظم من البشرية صوب الديمقراطية الليبرالية؟ ويجيب فوكوياما على هذا السؤال بـ "نعم".

ويكتب لاري دياموند Larry Diamond [١٨] عن عولمة الديمقراطية فيقول إن عقد الثمانينيات

---

(١٧) أستاذ نظم الحكم ومدير معهد الدراسات الاستراتيجية بجامعة هارفارد وصاحب مقولة «صدام الحضارات» الشهيرة. توفي عام ٢٠٠٨. والجزء التالي يعرض لنظريته في موجات الديمقراطية كما وردت في كتابه The Third Wave Democratization in the Late Twentieth Century. Norman: University of Oklahoma Press, ١٩٩١. وسوف تعتمد في عرض النظرية على المرجع التالي (Diamond,1993).

(١٨) زميل أول في معهد هوفر للحرب والثورة والسلام بجامعة ستانفورد ومحرر مشارك لدورية بعنوان Democracy Journal

من القرن العشرين – وبخاصة السنوات الأخيرة المدهشة منه – سجّل تقدماً هائلاً للديمقراطية في مختلف أرجاء العالم لدرجة يمكن معها القول بأن ذلك العقد شهد أكبر حركة انتشار لأشكال الحكم الديمقراطي منذ ميلاد الدول القومية. ومع نهاية عام ١٩٩٠ أمكن تصنيف المزيد من البلدان باعتبارها ديمقراطية أو حرة، حيث بلغ عددها طبقا لحسابات دار الحرية Freedom House ٦٥ دولة، وهو عدد لم يعرفه التاريخ الحديث للعالم. وقد بلغ عدد السكان الذين يعيشون في ظل حكومات ديمقراطية أكثر من ٢ مليار نسمة. ويلاحظ دياموند أنه مع بعض الاستثناءات وحالات التراجع عن الديمقراطية، فإن هذا المد الديمقراطي واصل سيره في عقد التسعينيات. فطبقاً لحسابات دار الحرية وصل عدد البلدان الديمقراطية أو الحرة في نهاية عام ١٩٩١ إلى ٧٥ دولة بما فيها ثلاث دول مستقلة حديثاً في منطقة البلطيق. فإذا ما استخدم معيار أكثر مرونة للديمقراطية أمكن زيادة هذا العدد إلى ٨٩ دولة، وهو ما يشكل أكثر من نصف الدول المستقلة في العالم وعددها ١٧١ دولة، ويشكل أيضا ضعف عدد الدول الديمقراطية أو الحرة منذ عشرين عاما مضت. فإذا ما أضفنا ٣٢ دولة أخرى تمر بشكل من أشكال التحوُّل الديمقراطي أمكن القول إنه بنهاية عام ١٩٩١ كانت ٧٠٪ من بلدان العالم تتمتع بالديمقراطية أو في السبيل إليها (Dia-mond, 1993:21).

وفي كتاب حديث بعنوان "التطور الثقافي" لرونالد إنجلهارت Ronald Inglehart يقوم بتحليل العلاقة بين التنمية والديمقراطية. يختلف إنجلهارت مع من يرون أن المد الديمقراطي في تراجع وأننا دخلنا فترة من الركود الديمقراطي، ويقول إن هذا الاستنتاج خاطئ لأن الظروف المحيطة بالمجتمعات حول العالم تشير إلى واقع أكثر تعقيداً. فالظروف المحفِّزة على الديمقراطية من الممكن أن تتغير وهي بالفعل تتغير، وتشير العديد من الأدلة إلى أن عملية التحديث تهيِّئ لهذه الظروف. وعلى الرغم من العيوب التي تشوب كثيراً من الديمقراطيات إلا أن التوجه العام نحو الديمقراطية يبقى مذهلاً، وعلى المدى البعيد سيتمخض الحراك المعرفي والتغيُّرات في قيم الجماهير المتصلة بالتحديث عن مزيد من الديمقراطية. ويطمئننا إنجلهارت بأننا اليوم لدينا مقاييس أفضل بكثير عن ذي قبل لنعرف ما هي التغيُّرات الرئيسية وإلى أي مدى أحرزت تقدماً في أي بلد من البلاد. إن التحليل متعدد التغيُّرات للبيانات المأخوذة من البحوث الاستقصائية للقيم

---

of. سبق له العمل كأستاذ مساعد في علم الاجتماع بجامعة فندربلت. له العديد من الكتب والمقالات عن الديمقراطية منها كتاب في أربعة أجزاء بعنوان Democracy in Developing Countries وكتاب بعنوان Class Ethnicity and Democracy in Nigeria وكتاب بالاشتراك مع جوان لينز Juan J. Linz وسيمور مارتن ليست Seymour Martin Lipset بعنوانPolitics in Developing Countries: Comparing Experiences with Democracy.

يجعل من الممكن أن نوضِّح التأثير النسبي للتغيُّرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وتشير النتائج إلى أن التنمية الاقتصادية هي المحفِّز للديمقراطية كونها تأتي بتغيُّرات بنائية محددة (بصفة خاصة ظهور شرائح سكانية على قدر عالٍ من التعليم وصلبة ومعتادة على التفكير لنفسها)، وتغيُّرات ثقافية محددة (بصفة خاصة تصاعد قيم التعبير عن الذات). كما أن الحروب والأزمات الاقتصادية وقرارات الصفوة ونوع معين من القادة أيضا لهم تأثير على ما يحدث. لكن يبقى التغيُّر الثقافي – من وجهة نظر إنجلهارت – عاملاً حاسما في ظهور واستمرار الديمقراطية (إنجلهارت، ٢٠٢٠).

العولمة الثقافية

يعدُّ عالم الاجتماع رولاند روبرتسون Roland Robertson [١٩] أحد أقطاب نظرية العولمة وخاصة في بعدها الثقافي. يؤصل روبرتسون لاهتماماته بالعولمة فيقول إنها ترجع إلى تأثره بأفكار ماكس فيبر Max Weber وبخاصة فكرة تصورات العالم التي شكلت مفهوما محوريا عند فيبر باعتبار العالم هو مجال النشاط الدنيوي. أيضا تأثر روبرتسون بآراء فيبر حول العلاقات الدولية أو ما أسماه "سياسات العالم" وهي آراء يمكن إدراجها ضمن تصنيف الواقعية التي تشكل مفهوماً داروينياً جديداً للعلاقات الدولية. يعلن روبرتسون صراحة أنه من الضروري إبراز البعد الثقافي لسياسات العالم، ويقول إننا أصبحنا ندرك أكثر من أي وقت مضي أن الأمور الاقتصادية التي لها أهمية بالغة في العلاقات بين المجتمعات والأشكال المختلفة للعلاقات عبر الدولية هي أمور مشروطة إلى حد بعيد بالعامل الثقافي. وهذه الحقيقة تنسحب على علاقات الصداقة وعلاقات العداء على حد سواء. لقد أصبحت التعددية العرقية والتعددية الثقافية محددات ذات دلالة داخلية وخارجية لاتجاهات السياسة الخارجية، وليس من المبالغة القول بأن سياسات العالم المعاصر تتداخل على المستوى الإمبيريقي مع القضايا الرئيسية في الجدل حول الحداثة وما بعد الحداثة. على سبيل المثال ليس من السهولة بمكان فهم هذه القضايا دون اعتبار للطرق المختلفة التي سلكتها المجتمعات نحو الحداثة، كما أنه ليس من السهل تجاهل حقيقة أن بعض المجتمعات قد حاولت كجزء من سياساتها وأفعالها السياسية – بل والعسكرية والاقتصادية – أن تتعامل مباشرة مع القضايا والمشكلات الثقافية. ولعل اليابان هي أحد الأمثلة البارزة على محاولة نقل الحداثة خلال المرحلة الأولى من فترة الميجي Meiji. كما أن خطاب ما بعد الحداثة يتداخل مع القضايا السياسية في أمريكا اللاتينية فيما يتعل*ق بالحداثة والمحلية indigenization

(١٩) أستاذ علم الاجتماع والدراسات الدينية بجامعة بطسبرج بالولايات المتحدة، وحالياً في جامعة إبردين في اسكتلندا. معروف بتحليلاته السوسيولوجية للدين ودراساته عن التحديث والعولمة.

والتحول إلى الديموقراطية (Robertson,1992).

إلى جانب روبرتسون يُعدُّ مايك فيذرستون Mike Featherstone [٢٠] أحد أهم علماء الاجتماع الذين أولوا البعد الثقافي للعولمة أهمية خاصة . ففي مقال له عن ثقافة الاستهلاك وعلاقتها بالهيمنة الرمزية والعالمية يستفيد فيذرستون من كتابات عالم الاجتماع الفرنسي بيير بوردو Pierre Bourdieu في تطوير فكرة الثقافة الاستهلاكية باعتبارها عاملاً من عوامل الصراع بين الطبقات والجماعات التي تسعى إلى استخدام الرمز لتمييز نفسها (Featherstone,1987). وفي عدد خاص من مجلةTheory Culture & Society قام فيذرستون بتحرير مجموعة مقالات لمجموعة من المهتمين بالثقافة العالمية نُشرت في كتاب عام ١٩٩٠ قدّم لها بمقال استهله بسؤال أساسي: هل توجد ثقافة عالمية؟ ويجيب عن ذلك بقوله: إذا كنا نعني بالثقافة العالمية شيئا شبيها بثقافة الدولة – الأمة فإن الإجابة بوضوح ستكون بالنفي. فلو كانت المقارنة على هذا النحو، فإن مفهوم الثقافة العالمية لن يصمد لأسباب عديدة ليس أقلها إن صورة ثقافة الدولة – الأمة تؤكد التجانس والتكامل الثقافي. وطبقاً لهذا النهج من التفسير سيكون من المستحيل أن نحدد ثقافة عالمية متكاملة دون تشكل دولة عالمية، وهذا شيء غير متوقع حدوثه إلى حد بعيد جدا. ولكن إذا ابتعدنا عن الثنائية الجامدة التي يتضمنها التعريف السابق، وحاولنا أن نتبنى تعريفاً أوسع للثقافة ينطلق من كونها عملية فقد يكون من الممكن حينئذ أن نتحدث عن عولمة الثقافة. وهنا يكون من الممكن أيضا أن نشير إلى عمليات التكامل والتفكُّك الثقافي التي تجري ليس فقط على مستوى علاقات الدول ببعضها البعض وإنما إلى عمليات تتجاوز وحدة المجتمع – الدولة لتقع عبر القوميات أو عبر المجتمعات مثل تبادل السلع والبشر والمعرفة والتصورات من خلال عمليات اتصال لها استقلاليتها على المستوى العالمي. في ضوء ذلك يأتي فيذرستون بمفهوم "الثقافة الثالثة" التي تكون بمثابة قناة لكل أنواع التدفق الثقافي المتباين الذي لا يمكن فهمه كنتاج لمبادلات ثنائية بين الدول – الأمم. وبهذا يكون من الخطأ أن نرى في الثقافة العالمية بالضرورة إضعافا لسيادة الدول – الأمم أو نتوقع أن يؤدي الزخم التكنولوجي أو غيره من عوامل الهيمنة الأخرى إلى امتصاص الدول الأمم في وحدات أكبر وبالتدريج في دولة عالمية تحقق الانسجام والتكامل الثقافي (Featherstone,1990).

---

(٢٠) أستاذ علم الاجتماع بكلية جولدسميث في جامعة لندن، ومدير مركز النظرية والثقافة والمجتمع. دُعي أستاذاً زائراً لجامعات عدة منها برشلونة وجنيف وطوكيو وساو باولو وفانكوفر. نشر عدة مقالات خلال ثمانينيات القرن العشرين في مجلة Theory Culture & Society عن ثقافة الاستهلاك وأساليب الحياة وأوقات الفراغ. وقد ترجم محمد المطوع أحد كتب فيذرستون بعنوان الثقافة الاستهلاكية والاتجاهات الحديثة، بيروت: دار الفارابي ١٩٩١.

وقد حظيت دراسة الاستهلاك باهتمام علماء الاجتماع العرب، خاصة مع ظهور النزعة الاستهلاكية في مجتمعات الخليج العربية وامتدادها لتشمل بقية أرجاء العالم العربي. فكانت تلك الدراسة المبكرة التي قام بها أحمد زايد وزملاؤه (السيد الحسيني وعلي ليلة وفتحي أبو العينين) على المجتمع القطري (زايد وآخرين،١٩٩١)، ودراسة محمد المطوع على كلٍ من الإمارات وقطر التي يقول فيها إن معالجته للموضوع استندت إلى المنظور السوسيولوجي الذي يقدم فهماً أعمق للثقافة الاستهلاكية يتجاوز السلوكيات الفردية القائمة على الاختيار الفردي أو القائمة على دوافع واتجاهات نابعة من التأثر بوسائل الاتصال الجماهيري، ليناقش الاستهلاك على أنه ثقافة تتحرك عبر المجتمع وترتبط ارتباطاً وثيقاً بالعلاقات بين الأفراد والجماعات وبالتفاعلات المستقرة في الجماعة (المطوع،١٩٩٦: ١٩٣-٢٣٦). وكان لكاتب هذا المقال ورقة عن العولمة ومراكز التسوق والاستهلاك في مجتمع الإمارات عُرضت في المؤتمر السنوي لجامعة الإمارات (Abo El-Enein, 2007).

هذا وقد احتلت ظاهرة العولمة مكان الصدارة عند عدد كبير من الكُتَّاب والمحللين في منطقتنا العربية. فقد عُقدت في عام ١٩٩٨ ندوة موسعة في رحاب مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت حول «العرب والعولمة» صدرت أعمالها في كتاب من تحرير أسامة الخولي. واهتمت سلسلة عالم المعرفة التي تصدر عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بالكويت بالموضوع، فنشرت عام ١٩٩٨ ترجمة قام بها عدنان عباس علي وراجعها وقدم لها رمزي زكي لكتاب هانس - بيتر مارتن وهارالد شومان بعنوان «فخ العولمة: الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية». وعادة ما تخصص كبرى معارض الكتب مثل معرض القاهرة الدولي للكتاب عدداً من فعالياته لمناقشة قضية العولمة. وتزخر الدوريات العربية بمقالات وتحليلات عن العولمة بمختلف جوانبها مثل مجلة المستقبل العربي، والديمقراطية، والفكر العربي، والسياسة الدولية، ودراسات، وشئون الأوسط، والمجلة العربية للعلوم الإنسانية، وغيرها كثير.

خاتمة وملاحظات نقدية

تفيد مراجعتنا لأهم الاتجاهات النظرية والمنهجية الحديثة في دراسات بنية النظام العالمي أن هناك اهتماماً ملحوظاً ببلورة مثل هذه الاتجاهات كرد فعل للوقائع والأحداث التي تأخذ مجراها على المسرح العالمي. فمنذ مائة وخمسين عاماً أو يزيد والفكر الاجتماعي بمعناه الواسع في محاولة مستمرة لتتبع آليات التغيُّر المجتمعي وربطها بإطارها الأوسع ألا وهو التغيُّر في بنية النظام العالمي. ورغم انبهارنا بخصوبة الكتابات الحديثة وغزارتها إلا أننا لا نستطيع أن نكوّن منها - على الأقل حتى الآن - ملامح لنظرية محددة. وربما كان ذلك راجعاً في جزء منه إلى مدى

التشابك والتعقد والتداخل الذي أصبح عليه عالمنا المعاصر فيما بعد الثورة (أو الموجة) الثالثة التي جعلت من العالم – على حد قول مارشال ماكلوهان – قرية عالمية. وها نحن نشهد مؤخراً بزوغ فجر الثورة الصناعية الرابعة ومعها المجتمعات الرقمية وتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي. وتجدر الإشارة هنا إلى إصدارات كلاوس شواب مؤسس ورئيس المنتدى الاقتصادي العالمي وخاصة كتبه التي نشرها في أعوام ٢٠١٦ و٢٠١٨ و٢٠٢٠ (انظر Schwab في قائمة المراجع). يقول شواب إننا على شفا الثورة الصناعية الرابعة التي لم تشهد لها البشرية مثيلاً بتقنيات حديثة ستطال العالم الفيزيقي والرقمي والبيولوجي، وسيكون لها تأثير عميق وبمعدلات غير مسبوقة على كل فروع المعرفة وعلى نظم الحكم والاقتصاد والصناعة والمجتمع المدني والأفراد. من هذه التقنيات تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي والروبوتات وإنترنت الأشياء وتكنولوجيا النانو والطباعة ثلاثية الأبعاد والمركبات الآلية (بلا سائق) وغيرها مما سيشكل العصر القادم، حيث ستصبح التكنولوجيا جزءاً لا يتجزأ من المجتمعات وحتى جسم الإنسان (Schwab,2016). وفي كتاب آخر يستخلص شواب من إسهامات أكثر من ٢٠٠ خبير في التكنولوجيا والاقتصاد وعلم الاجتماع ما أسماه بالدليل العملي للمواطن العادي ولأصحاب الأعمال وصناع القرار وتوضيح ديناميات ثورة التكنولوجيا في ١٢ مجالاً مختلفاً ذات أهمية قصوى لمستقبل البشرية في زمن يتسم بالتغيُّر وكثير من الغموض (Schwab,2018). أما أحدث إصدارات شواب فيركز على ثلاث قضايا بحاجة إلى الاهتمام وهي: (١) ارتفاع حدة اللا مساواة بين مجتمعات العالم في وقت تتراجع فيه الإنتاجية والأجور ووقوع بعض الدول في فخ الديون، (٢) قوى السوق التي تتحكم فيها الشركات الكبرى بما يشكك في إمكانية أن تعم فائدة الابتكارات والإنتاجية، (٣) الاستغلال السيئ للموارد الطبيعية وأثره على التدهور البيئي وحياة الملايين من الناس (Schwab,2020).

أما التطور العالمي الأخطر الذي لم يكن في الحسبان ولا نعرف بعد كيف ستكون ردة فعل علم الاجتماع حياله، فهو جائحة كورونا التي اجتاحت العالم في أواخر عام ٢٠١٩ وبدايات عام ٢٠٢٠ وأصابته بالشلل التام ولازالت تحصد الأرواح، حيث بلغ عدد الإصابات على مستوى العالم حتى وقت كتابة هذه السطور (أوائل شهر أكتوبر ٢٠٢٠) أكثر من ٣٥ مليون شخص، وعدد الوفيات أكثر من مليون شخص حول العالم. صحيح أنها ليست المرة الأولى التي تجتاح العالم عدوى يسببها فيروس. فقد أصابت العالم من قبل أمراض الطاعون والأنفلونزا الإسبانية وأنفلونزا الخنازير وأنفلونزا الطيور وفيروس سارس والإيدز، إلخ. وقد أدلى علم الاجتماع بدلوه في هذا الصدد. وسأكتفي هنا بالإشارة على عجل إلى عيِّنة من إسهامات علم الاجتماع أو ما يمكن إدراجه تحت عنوان «سوسيولوجيا الجائحة»، مع التأكيد على أن الموضوع بحاجة إلى بحث

منفرد. ففي كتاب بعنوان «الأوبئة والأمراض المعدية: أجندة علم الاجتماع» جاء الفصل الأول بعنوان صريح «لماذا علم اجتماع للأوبئة؟» حيث يقول المحررون إن مجموعة الفصول التي تم تجميعها في هذه الكتاب تناقش إسهام علم الاجتماع في دراسة الأوبئة والأمراض المُعدية، في الوقت الذي يزعم فيه البعض أن هذا الموضوع تقتصر دراسته -وبشكل حصري - على حقول مثل علوم الأحياء الدقيقة والفيروسات وعلى أيدي الممارسين للصحة العامة. ويضيف المحررون أن هذه المزاعم تفتقد إلى فهم العلاقة بين الطب وعلم الطب الحيوي من جانب والعالم الذي يوجد فيه هذان التخصصان من جانب آخر، حيث كلاهما من المؤسسات الاجتماعية. وهذا يعني أن ثمة بشراً يقومون على هذين التخصصين في إطار من التنظيمات الاجتماعية ومُعترف بهم اجتماعياً باعتبارهم ممارسين أكفاء يحكمهم تقسيم للعمل، وأن هذين التخصصين يُقدَمان من خلال تنظيمات أخرى وعبر تفاعلات اجتماعية بين شركاء كُثر. أضف إلى ذلك أن المشكلات تأتي إلى الطب وعلم الطب الحيوي في مسارات محددة اجتماعياً وتُطرح على العالم عبر مسارات أخرى، فالمعرفة أو التحول التكنولوجي ما هما إلا عملية اجتماعية. إذن فتركيز الاهتمام والموارد على الطب وعلم الطب الحيوي لا يحيطنا علماً سوى بنصف الرواية عن كيف تحدد المجتمعات الأمراض الجديدة، وكيف تكون ردة فعلهم، وما هي العواقب المتوقعة. إن هذا الكتاب لا يقوم فقط بتجميع الكتابات المعاصرة عن الجوانب المختلفة للأمراض الناشئة، ولكنه ينبِّه قراءه من دارسي علم الاجتماع إلى الإمكانية العلمية الثرية في هذا المجال. إن الأمراض الناشئة هي مصدر لعدم الاستقرار وحالة عدم اليقين بل والأزمات مما يطمس ملامح النظام الاجتماعي ويجعلها عصية على الاستقصاء. وعندما تتجاوب المجتمعات مع هذه التحديات فإن الملامح التي نأخذها على أنها بديهيات فجأة تصبح واضحة. لبرهة قد يصبح عالمنا غريباً بالمعنى الأنثروبولوجي. ويقع هذا في لُب إسهام الخيال السوسيولوجي في السياسات والتطبيق وفي فهم كيف يمكن للترتيبات الاجتماعية أن تتغير ووجوب تغيُّرها عندما تتغير البيئة البيولوجية (Dingwall et. al., 2013).

لقد بدأت دور النشر والدوريات العلمية تسابق الزمن في نشر مؤلفات وبحوث عن سوسيولوجيا الجائحة. ويتابع كاتب هذا المقال هذه الإصدارات عن كثب تمهيدا لمقال مرجعي أكثر تركيزاً عن المقال الحالي حول الموضوع. يكفي على سبيل المثال أن نذكر عناوين مقالات العدد الخاص من دورية علم اجتماع الصحة Health Sociology Review دون تفاصيل ما احتوته هذه المقالات نظرا لمحدودية المساحة المخصصة لنا: مقال هنري كوك عن سياسات ما بعد الكولونيالية وعلاقتها بالجائحة (Kwok,2020)، ومقال كيلي تومسون عن البعد «الجندري» في الجائحة (Thomson,2020)، ومقال جراهام سكامبلر عن سياسات الحكومات تجاه الجائحة

ضارباً المثل بحكومة بريطانيا ومستدعياً مصطلح «تجربة الخرق» breaching experiment الذي صاغه هارولد جارفينكل (Scambler,2020).

وفي يونيو ٢٠٢٠ نشرت مجلة علم الاجتماع مقالاً بعنوان علم اجتماع مرض كورونا فيروس A Sociology of Covid-19 لكلٍ من ستيف ماتهيومان من جامعة أوكلاند في نيوزيلندا وكيت هوباتس من جامعة سيدني في أستراليا. يشبِّه الكاتبان فترة جائحة كورونا بمعمل حيوي مهيأ للتحليل السوسيولوجي، سواء على مستوى العوامل التي أدت إلى ظهور الجائحة أو ما ترتب عليها من تداعيات سلبية منها ما سيخرج به رأسماليو الكوارث من أرباح، وتكثيف بعض أشكال الرقابة، وتعميق الفروق الجندرية، مع عدم إغفال بعض التداعيات الإيجابية مثل أعمال الإيثار والأعمال التطوعية (Matthewman, Steve and Kate Huppatz,2020). وفي الشهر التالي (يوليو ٢٠٢٠) نشرت نفس المجلة مقالاً لبول وارد الباحث المتخصص في الصحة العامة بكلية الطب جامعة فلندرز في أستراليا يعلق فيه على إمكانية صياغة علم اجتماع لجائحة كورونا، ويقترح أجندة بحثية لعلماء الاجتماع. يقول وارد إنه بعد ما رأينا وفرة من البحوث حول كورونا من علوم الطب والأوبئة والفيروسات، فقد أصبح أمراً ضرورياً وعاجلاً للغاية (يستخدم تعبير urgent بالإنجليزية) أن يتفاعل دارسو علم الاجتماع مع الحدث نظرياً وإمبيريقياً للتعرف على الآثار الاجتماعية المتصلة بالجائحة. ويضيف: لقد رأينا الحكومات حول العالم تفرض إجراءات احترازية على الحياة الاجتماعية للحد من انتشار الفيروس والوصول إلى المنحنى المسطح flat curve. لقد امتدت الإجراءات إلى تجمعات الناس وسفرهم وأنشطة الرياضة والترفيه والعمل والدراسة، إلخ. ويعرض وارد أجندته المقترحة على علماء الاجتماع على نحو يبيِّن كيف يمكن لفروع النظرية الاجتماعية أن تلقي بالضوء على تداعيات الإجراءات الاحترازية بالرجوع إلى مصطلحات مثل المجازفة risk والثقة trust والخوف fear والريبة uncertainty والسعادة happiness (Ward, 2020).

هذا وقد توفر لدى كاتب هذا المقال مجلدان من سلسلة بعنوان «المشكلات الاجتماعية في زمن كورونا» لفريق من المحررين يترأسه جلين موتشرتGlenn Muchert أستاذ علم الاجتماع بجامعة خليفة في أبو ظبي. صدر المجلد الأول في أوائل سبتمبر ٢٠٢٠ واقتصرت البحوث المنشورة فيه على مجتمع الولايات المتحدة الأمريكية (Muchert, 2020). أما الجزء الثاني فقيد الإعداد وسيصدر قريباً جداً وبه بحوث من مناطق متفرقة حول العالم.

في النهاية نخلص إلى أنه إذا كان العالم ينكمش زمانياً ومكانياً إلا أن دراسة تشابكاته وتحليلها تصبح مهمة أصعب. فما بين عولمة للاقتصاد تقودها شركات عملاقة ومؤسسات

دولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وما بين إصلاحات وتكيُّف هيكلي وأزمات تعصف باقتصادات نمور آسيا وفهود أمريكا اللاتينية، وما بين عولمة للسياسة تضعف من دور الدولة القومية التي عرفت مذاق السيادة والهيمنة على مقدرات شعوبها لفترة طويلة وتُعلي من شأن الديمقراطية على الطريقة الغربية، وما بين عولمة للثقافة تكتسح العالم اكتساحا فتبني في كل ركن منه مطعما لماكدونالد انظر المرجع التالي (George Ritzer,The McDonaldization of Society)، أو تقيم فندقاً ذا خمسة نجوم أو تنشئ مدينة ملاهٍ لوالت ديزني، ومؤخرا جائحة كورونا ... ما بين هذا كله وذاك يغدو التحليل السوسيولوجي بحاجة إلى تنظير أكثر إحكاما وإلى منهجية أكثر حبكة وإلى تشخيص أكثر دقة عن الذي عرفه علم الاجتماع حتى الآن. هذه مهمة ضرورية ستساعد علماء الاجتماع – حتماً – على رؤية الأفيال في حديقة الحيوان.

المراجع:

أولاً: المراجع العربية

١- أبو شقرة، سناء وشفيق شعيب (١٩٩٦) المجتمع والدولة في الوطن العربي في ظل السياسات الرأسمالية الجديدة (لبنان). القاهرة: مكتبة مدبولي.

٢- أبو العينين، محمد (٢٠٠٦) "مناهضة العولمة: دراسة في سوسيولوجيا الحركات الاجتماعية الدولية". مجلة كلية الآداب، جامعة طنطا، المجلد ١٩ (يناير) ص ١١٤ – ١٥٧.

٣- إنجلهارت، رونالد (٢٠٢٠) التطور الثقافي: تغيرُّ دوافع الشعوب وإعادة تشكيل العالم. ترجمة محمد أبو العينين. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات الاستراتيجية والبحوث (تحت الطبع).

٤- بادي، برتران وماري كلود سموتس (١٩٩٨) انقلاب العالم: سوسيولوجيا المسرح العالمي. ترجمة سوزان خليل. القاهرة: دار العالم الثالث.

٥- عبد الفضيل، محمود (١٩٩٦) المجتمع والدولة في الوطن العربي في ظل السياسات الرأسمالية الجديدة (مصر). القاهرة: مكتبة مدبولي.

٦- فوكوياما، فرانسيس (١٩٩٣) نهاية التاريخ وخاتم البشر. ترجمة حسين أحمد أمين. القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر.

٧- المطوع، محمد عبد الله (١٩٩٦) "الثقافة الاستهلاكية في مجتمع الإمارات" مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية العدد ٨٠ السنة ٢١.

٨- زايد، أحمد (وآخرون) (١٩٩١) الاستهلاك في المجتمع القطري: أنماطه وثقافته. الدوحة: جامعة قطر، مركز الوثائق والدراسات الإنسانية.

ثانياً: المراجع الأجنبية

1- Abo El-Enein, Mohammed:(2007) "Globalization,Shopping Malls and Consumption Behavior in the United Arab Emirates: A Field Study in Four Cities", 8th Annual UAEU Research Conference. Conference Proceedings, pp. HSS 1-7.

2- Abo El-Enein, Mohammed (1989) The State, Dominant Class Segments, and Capital Accumulation in Egypt since 1805, with Special Emphasis on the Open-Door Elite, 1975-1986. PhD dissertation, University of Wisconsin-Madison.

3- Amin, Samir (1997) "A World in Chaos" in Richard Falk and Tamas Szentes (eds.) A New Europe in the Changing Global System. Tokyo: The United Nations University.

4- Amin, Samir (1974) Accumulation on A World Scale. New York and London: Monthly Review Press.
5- Baran, Paul (1957) The Political Economy of Growth. New York and London: Monthly Review Press.
6- Bauman, Zygmunt (1998) Globalization: The Human Consequences. Cambridge, U.K.: Polity Press
7- Cardoso, Fernando Henrique and Enzo Faletto (1979) Dependency and Development in Latin America. Translated by Marjory Urquidi. Berkeley: University of California Press.
8- Christofis, N. (2019) World-Systems Theory. In: Romaniuk S., Thapa M., Marton P. (eds) The Palgrave Encyclopedia of Global Security Studies. Palgrave Macmillan, Cham. https://doi.org/10.1007/978-3-319-74336-3_372-1
9- Clegg, Stewart (1992) "Review Article: How to become internationally famous British social theorist", The Sociological Review 40(3) 576-598.
10- Diamond, Larry (1993) "The Globalization of Democracy" pp. 31-69 in Slater, Robert O., Barry M. Schultz and Steven R. Dorr (eds.) Global Transformation and the Third World. Boulder: Lynne Reinner Publishers and London: Adamantine Press.
11- Dingwall, Robert et. al. (eds) (2013) Pandemics and Emerging Infectious Diseases: The Sociological Agenda. West Sussex, UK: Wiley-Blackwell.
12- Evans, Peter (1979) Dependent Development: The Alliance of Multinational, State, and Local Capital in Brazil. Princeton, New Jersey: Princeton University Press.
13- Featherstone, Mike (1990) Global Culture: Nationalism, Globalization and Modernity. London: SAGE.
14- Featherstone, Mike (1987) "Consumer Culture, Symbolic Power and Universalism" pp. 17-46 in Stauth, Georg and Sami Zubaida (eds.) Mass Culture, Popular Culture, and Social Life in the Middle East. Frankfurt am Main: Campus Verlag

and Boulder, Colorado: Westview Press.

15- Frank, Andre Gunder (1979) Dependent Accumulation and Underdevelopment New York and London: Monthly Review Press.

16- Frank, Andre Gunder (1978) World Accumulation 1492-1789. New York and London: Monthly Review Press.

17- Frank, Andre Gunder:(1972) Lumpenbourgeoisie, Lumpendevelopment: Dependence, Class, and Politics in Latin America. Translated by Marion Davis Berdecio. New York and London: Monthly Review Press.

18- Frank, Andre Gunder (1968) Latin America: Underdevelopment or Revolution. New York and London: Monthly Review Press.

19- Frank, Andre Gunder (1967) Capitalism and Underdevelopment in Latin America New York and London: Monthly Review Press.

20- Giddens, Anthony (1990) The Consequences of Modernity. Stanford, California: Stanford University Press.

21- Gillespie, Kate (1984) The Tripartite Relationship: Government, Foreign Investors, and Local Investors During Egypt's Economic Opening. New York: Praeger.

22- Harvey, David (1989) The Condition of Postmodernity: The Inquiry into the Origins of Cultural Change. Cambridge, MA & Oxford, UK: Blackwell.

23- Higgott, Richard (1998) Globalization and Regionalization: New Trends in World Politics. Abu Dhabi: The Emirates Center for Strategic Studies and Research.

24- Hobson, J.A. (1902) Imperialism: A Study. London: George Allen & Unwin Ltd.

25- Hoogvelt, Ankie (1997) Globalization and the Postcolonial World: The New Political Economy of Development. London: Macmillan Press.

26- Kiely, Ray and Phil Marfleet (eds.) (1998) Globalization and the Third World. London and New York: Routledge.

27- Kimmel, Michael S. (1982) "The Modern World System II [Book Review]" Theory and Society 11(2): 244-251.

28- Kwok, Henry (2020) "Beyond the anti-racist reason: a postcolonial perspec-

tive on pandemic politics", Health Sociology Review, 29 (2):122-130, DOI: 10.1080/14461242.2020.1785320 https://doi.org/10.1080/14461242.2020.1785320.

29- Lee, Raymond L.M. (1994) "Modernization, Postmodernism and the Third World" Current Sociology 42(2): 1-63.

30- Lenin, Vladimir (1939) Imperialism: The Highest Stage of Capitalism. New York: International Publishers. [first published in 1916).

31- Luxemburg, Rosa (1951) The Accumulation of Capital. Translated by Agnes Schwarzchild. New Haven: Yale University Press [first published 1914).

32- Marshall, Gordon (1994) The Concise Oxford Dictionary of Sociology. Oxford and New York: Oxford University Press.

33- Marx, Karl and Friedrich Engels (1968) On Colonialism. Moscow: Progress Publishers. 4th ed.

34- Matthewman S, Huppatz K. (2020) A sociology of Covid-19. Journal of Sociology. July 2020. doi:10.1177/1440783320939416.

35- Moore, Wilbert E. (1966) "Global Sociology: The World as a Singular System" American Journal of Sociology 71(5): 475-482.

36- Muchert, Glenn et. a. (Eds.) (2020) Social Problems in the Age of COVID-19, Volume 1: US Perspectives. Bristol, UK: Policy Press.

37- Ritzer, George (1993) The McDonaldization of Society. SAGE Publishing.

38- Robertson, Ronald (1992) Globalization: Social Theory and Global Culture. London: SAGE Publications (First published 1992).

39- Scambler, Graham (2020) "Covid-19 as a 'breaching experiment': exposing the fractured society", Health Sociology Review 29 (2):140-148, DOI: 10.1080/14461242.2020.1784019 https://doi.org/10.1080/14461242.2020.1784019.

40- Schwab, Klaus (2020) The Global Reset: The Case of Stakeholder Capitalism.

41- Schwab, Klaus (2018) The Shaping of the Fourth Industrial Revolution.

42- Schwab, Klaus (2016) The Fourth Industrial Revolution. Penguin UK.

43- Semsek, Hans-Gunter (1987) “Popular Culture versus Mass Culture: The Social.

44- Dynamics in a Popular Cairene Quarter-A Case Study” pp.261-285 in Georg Stauth and Sami Zubaida (eds.) Mass Culture, Popular Culture, and Social Life in the Middle East. Frankfurt am Main: Campus Verlag, and Boulder, Colorado: Westview Press.

45- Sklair, Leslie (1995) “Social Movements and Global Capitalism” Sociology [Journal of the British Sociological Society, 29(3): 495-512.

46- Sklair, Leslie (1991) Sociology of the Global System. Baltimore: The Johns Hopkins University Press.

47- Sorokin, Pitirim (1965) “Sociology of Yesterday, Today and Tomorrow”, The American Sociological Review, 30(6): 833-843.

48- Stauth, Georg (1987) “Local Communities and Mass Culture” pp.65-83 in Georg Stauth and Sami Zubaida (eds.) Mass Culture, Popular Culture, and Social Life in the Middle East. Frankfurt am Main: Campus Verlag, and Boulder, Colorado: Westview Press.

49- Thomson, Kelly (2020) “By the light of the corona (virus): revealing hegemonic masculinity and the double bind for men in responding to crises”, Health Sociology Review 29 (2):149-157, DOI: 10.1080/14461242.2020.1784773 https://doi.org/10.1080/14461242.2020.1784773

50- Touraine, Alain (1988) “Modernity and Cultural Specificities” International Social Science Journal 118: 443-457.

51- Turner, Bryan (1990) “The Two Faces of Sociology: Global or National?” pp. 343-358 in Mike Featherstone (ed.) Global Culture: Nationalism, Globalization and Modernity. London: SAGE.

52- Vernon, Raymond (1994) “Research on transnational corporations: shedding old paradigms” Transnational Corporations 3(1): 137-157.

53- Wallerstein, Immanuel (1999) “The Heritage of Sociology, The Promise of Social

Science (Presidential Address, XIVth World Congress of Sociology, Montreal, 26 July 1998]" Current Sociology 47(1): 1-41.

54- Wallerstein, Immanuel (1987) "World-systems Analysis" in A. Giddens and J. Turner (eds.) Social Theory Today. Oxford: Polity press.

55- Ward PR. (2020) A sociology of the Covid-19 pandemic: A commentary and research agenda for sociologists. Journal of Sociology. July 2020. doi:10.1177/1440783320939682.

56- Warren, Bill (1980) Imperialism: Pioneer of Capitalism. London: NLB.

57- Waters, Malcolm (1995) Globalizations, London: Routledge.

58- Wittmann, Veronika (2018) World Society: An Ice-Breaker for a Global Shift in Sociology? Open access peer-reviewed chapter. https://www.intechopen.com/books/social-responsibility/world-society-an-ice-breaker-for-a-global-shift-in-sociology-DOI:10.5772/intechopen.75048.

59- Zayed, Ahmed A. (1987) "Popular Culture and Consumerism in Underdeveloped Urban Area: A Study of the Cairene Quarter of Al-Sharrabiyya" pp. 287-312 in Georg Stauth and Sami Zubaida (eds.) Mass Culture, Popular Culture, and Social Life in the Middle East. Frankfurt am Main: Campus Verlag, and Boulder, Colorado: Westview Press.

TAWASOL
For Studies & Cultural Awareness Foundation

The Egyptian Journal of Social and Behavioral Sciences (EJSBS)

This Journal is an International Peer-reviewed Scholarly Journal

Published Twice Per Year

ISSN: 2682 - 2725

Editor
Dr. Abdel-Hamid Abdel-Latif

Second issue

Editorial Secretary
Dr. Hussien Shabka

October 2020